بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

المحـتويات الصفحة

تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين 1

البيانات المالية

بيان المركز المالي 6
بيان الربح أو الخسارة 7
بيان الدخل الشامل 8
بيان التغيرات في حقوق الملكية 9
بيان التدفقات النقدية 11
إيضاحات حول البيانات المالية 12
المنشأة 12
السياسات المحاسبية الهامة 12
إدارة المخاطر المالية 23
النقد وما في حكمه 25
سندات الخزينة 25
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى 25
قروض وسلفيات 26
أوراق مالية استثمارية 30
الاستثمار في شركات زميلة 32
فوائد مستحقة وموجودات أخرى 33
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى 33
قروض بموجب عوقد إعادة الشراء 33
ودائع العملاء 33
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى 34
صافي مخصصات انخفاض القيمة 34
المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية 34
الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعملات الأجنبية 35
العقارات والمعدات 37
رأس المال 37
الإحتياطيات 39
التخصيصات المقترحة 39
إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد 39
صافي دخل الرسوم والعمولات 40
إيرادات أخرى 40
تكلفة الموظفين 41
مصروفات أخرى 41
صافي المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية 41
الأطراف ذوي العلاقة 42
أصول تحت الإدارة 43
التوزيع الجغرافي 43
التوزيع القطاعي 43
تمركز مخاطر الإئتمان 44
مخاطر أسعار الفائدة 47
مخاطر السوق 50
المعلومات القطاعية 51
تواريخ الاستحقاق ومخاطر السيولة 53
تكلفة منافع نهاية الخدمة 57
الدعاوى القضائية 57
الربحية والأرباح النقدية للسهم الواحد 57
التصنيف المحاسبي 58
متوسط الأرصدة 60
ملاءة رأس المال 60
نظام حماية الودائع 61
أحداث لاحقة 61

كي بي ام جي فخرو ذ.م.م.
التدقيق
الطابق الثاني عشر
برج فخرو
صندوق بريد ٧١٠، المنامة
مملكة البحرين

تليفون : ٢٢٤٨٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس : ٢٢٧٤٤٣ ١٧ ٩٧٣+
الموقع الإلكتروني : www.kpmg.com/bh
س.ت : ٦٢٢٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى
حضرات السادة المساهمين
بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
ص.ب 106
المنامة
مملكة البحرين

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك البحرين الوطني ش.م.ب. ("البنك") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019، وبيان الربح أو الخسارة، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2019، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم *"مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية "* من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً للمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلفيات

(راجع استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة في إيضاح 2(د)، وسياسة انخفاض القيمة في إيضاح 2 (و)(10) والإيضاح (7) والإفصاح عن مخاطر الائتمان في البيانات المالية في إيضاح (3)).

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب: • أهمية القروض والسلفيات (تمثل 38% من مجموع الموجودات). • انخفاض قيمة القروض والسلفيات يشمل: - تقديرات وأحكام معقدة تتعلق بتوقيت واحتساب انخفاض القيمة، بما في ذلك قابلية توجيه الإدارة.	إجراءات التدقيق لتقليل المخاطر الجوهرية المصاحبة لانخفاض القيمة شملت ما يلي: • تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة على أساس متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وفهمنا لأعمال البنك وممارسة القطاع؛ • تأكيد فهمنا للإجراءات الإدارية أو الأنظمة، ونظم الرقابة المطبقة بما فيها نظم الرقابة على تطوير وتحديث نموذج احتساب الخسائر المتوقعة؛

كي بي ام جي فخرو، هي شركة بحرينية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين.
وهي عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتسبة الى كي بي ام جي العالمية التعاونية
(كي بي إم جي)، مؤسسة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.

الوصف (يتبع)

- استخدام نماذج ومنهجيات إحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- متطلبات إفصاح معقدة تتعلق بجودة ائتمان المحفظة، بما فيها شرح الأحكام وأهم المدخلات الرئيسية المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة.

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق (يتبع)

اختبار الرقابة

- لقد قمنا بإختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المطبقة في إجراءات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. لقد اختبرنا الضوابط العامة لتقنية المعلومات والتطبيقات على الأنظمة الرئيسية المستخدمة في عملية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. وتشمل الجوانب الرئيسية للإختبارات التي قمنا بها ما يلي:
  - تقييم مفصل لمخاطر الائتمان على عينات من القروض المتعثرة وغير المتعثرة لاختبار نظم الرقابة حول التصنيف الائتماني؛
  - فحص تصميم وفاعلية نظم الرقابة الرئيسية وصحة البيانات والفرضيات المستخدمة في نماذج الانخفاض حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛
  - فحص الرقابة حول نقل البيانات بين أنظمة المصادر المعنية ونماذج انخفاض القيمة التي يستخدمها البنك؛
  - تقييم الضوابط على نموذج انخفاض القيمة، بما فيها المراقبة والمراجعة والاعتماد؛
  - تقييم الضوابط على الرقابة على عملية الاعتماد ومراجعة مخرجات النماذج والتعديلات التي تتم على المخرجات وتعديلات الإدارة؛
  - فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ مدخلات التغيرات الاقتصادية المهمة.

الاختبارات التفصيلية

شملت الإختبارات التفصيلية ما يلي:

- اختبار عينة من المدخلات الرئيسية والفرضيات التي تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التوقعات الاقتصادية للتأكد من المعلومات المستخدمة؛
- إعادة أداء تأثير محددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان الرئيسية وفحص عينات من الأدوات المالية لتحديد إذا ما تم التعرف على محددات الزيادة الجوهرية بشكل مناسب؛
- إعادة أداء العناصر الرئيسية في حسابات نموذج البنك وتقييم صحة النتائج؛
- اختيار عينة من تعديلات مخرجات النموذج ومستويات الإدارة لتقييم مدى معقولية التعديلات وذلك باختبار الفرضيات الرئيسية واختبار طريقة الاحتساب والمطابقة مع مصادر البيانات.

الاستعانة بالمتخصصين

لقد قمنا باشراك المتخصصين من كي بي إم جي، كل حسب تخصصه للمساعدة في تقييم الرقابة على أنظمة المعلومات واختبار فرضيات الإدارة الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وأهمها:

- إشراك المتخصصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار الرقابة على نظم المعلومات الجديدة، وتسجيل البيانات في الأنظمة الرئيسية ونقل البيانات من الأنظمة الرئيسية إلى نماذج انخفاض القيمة؛

الوصف (يتبع)	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق (يتبع)
	• إشراك المتخصصين في إدارة المخاطر المالية لمراجعة معقولية وملائمة المنهجية والفرضيات المستخدمة في المكونات المختلفة لنموذج خسائر انخفاض القيمة اعتماداً على معرفتنا الخاصة والمعلومات المتوفرة لدينا عن القطاع والأوضاع الاقتصادية. يشمل ذلك اختبار الفرضيات والأحكام الرئيسية المتعلقة بتصنيف مخاطر الائتمان والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتعريف التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الاسترجاع واستخدام مدخلات اقتصادية مختلفة واحتمالية المخرجات الموزونة.
	الإفصاحات
	• لقد قمنا بتقييم إفصاحات البنك الخاصة باستخدام الفرضيات والأحكام الجوهرية، وجودة ائتمان القروض والسلفيات بالرجوع لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الأخرى

مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير، على تقرير مجلس الإدارة والمعلومات الأخرى التي تمثل جزءاً من التقرير السنوي.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تحوي تضارب مهم مع البيانات المالية، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على أخطاء جوهرية. إذا ما استنتجنا بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية البنك أو إيقاف أعماله، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المأخوذة اعتماداً على هذه البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك غموض مهم متعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن البنك بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

أننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات الوقائية ذات الصلة.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2019، وهي أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1) نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والفقرات النافذة من المجلد رقم 6 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جعفر القبيطي.

كي بي ام جي فخرو
رقم ترخيص الشريك 83
12 فبراير 2020

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	**2019**	2018
		(بملايين الدنانير البحرينية)	
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	4	**110.6**	107.3
سندات الخزينة	5	**425.3**	387.1
إيدعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6	**228.8**	259.7
قروض وسلفيات	7	**1,213.7**	1,190.1
أوراق مالية إستثمارية	8	**1,070.7**	1,132.2
إستثمار في شركات زميلة	9	**53.6**	51.6
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	10	**60.0**	50.9
عقارات ومعدات	18	**31.8**	16.6
مجموع الموجودات		**3,194.5**	3,195.5
المطلوبات			
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	11	**396.6**	381.4
سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء	12	**108.4**	103.9
ودائع الزبائن	13	**2,094.0**	2,190.6
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	14	**63.2**	43.8
مجموع المطلوبات		**2,662.2**	2,719.7
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**154.3**	140.3
أسهم تحت نظام حوافز الموظفين بالأسهم	19	**(1.4)**	(1.5)
علاوة اصدار	20	**6.3**	5.0
الإحتياطي القانوني	20	**77.1**	70.1
الإحتياطي العام	20	**32.4**	32.4
إحتياطيات أخرى وأرباح مستبقاة	20	**263.6**	229.5
مجموع حقوق الملكية		**532.3**	475.8
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,194.5**	3,195.5

اعتمدت البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 12 فبراير 2020 ووقعها بالنيابة عنه:

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الادارة

د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الادارة

جان-كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان الربح أو الخسارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	2019	2018
		(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيرادات الفوائد	22	**144.3**	126.8
مصروفات الفوائد	22	**(51.0)**	(39.6)
صافي الفوائد المكتسبة		**93.3**	87.2
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	23	**13.7**	11.8
إيرادات أخرى	24	**18.8**	18.4
مجموع الدخل التشغيلي		**125.8**	117.4
مصروفات الموظفين	25	**27.2**	26.0
مصروفات تشغيلية أخرى	26	**18.0**	15.8
مجموع مصروفات التشغيل		**45.2**	41.8
الأرباح قبل طرح مخصصات انخفاض القيمة		**80.6**	75.6
صافي مخصصات انخفاض القيمة	15	**(6.4)**	(5.6)
ربح السنة		**74.2**	70.0
ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة	39	**49 فلس**	46 فلس

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الادارة

د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الادارة

جان-كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ربح السنة	**74.2**	70.0
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي تم أو يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (استثمارات سندات الدين)		
صافي التغير في القيمة العادلة	**13.8**	(8.9)
صافي المبلغ المحول إلى الربح أو الخسارة	**(5.6)**	-
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:		
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**8.6**	5.5
مجموع الدخل الشامل الآخر / (الخسارة) للسنة	**16.8**	(3.4)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**91.0**	66.6

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بملايين الدنانير البحرينية	رأس المال	أسهم غير مخصصة	علاوة أصدار	الإحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	احتياطيات أخرى والأرباح المستبقاة			المجموع
						إحتياطي القيمة العادلة	احتياطي الهبات والتبرعات	الأرباح المستبقاة	
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**140.3**	**(1.5)**	**5.0**	**70.1**	**32.4**	**10.0**	**17.5**	**202.0**	**475.8**
تخصيصات عام 2018:									
أرباح نقدية (25%)	-	-	-	-	-	-	-	(34.8)	(34.8)
إصدار أسهم منحة (10%)	14.0	(0.2)	-	-	-	-	-	(13.8)	-
تحويل الى احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	3.5	(3.5)	-
تحويل إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	7.0	-	-	-	(7.0)	-
الرصيد بعد تخصيصات عام 2018	**154.3**	**(1.7)**	**5.0**	**77.1**	**32.4**	**10.0**	**21.0**	**142.9**	**441.0**
أسهم للموظفين تم تخصيصها	-	0.3	1.3	-	-	-	-	-	1.6
الدخل الشامل للسنة:									
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	74.2	74.2
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	16.8	-	-	16.8
مجموع الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**16.8**	**-**	**74.2**	**91.0**
استخدام احتياطي الهبات والتبرعات	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(1.3)**	**-**	**(1.3)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2019 (إيضاح 19-21)	**154.3**	**(1.4)**	**6.3**	**77.1**	**32.4**	**26.8**	**19.7**	**217.1**	**532.3**

سيتم تقديم التخصيصات لعام 2019 إلى مساهمي البنك وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية. وتشمل هذه التخصيصات 38.7 مليون دينار بحريني كأرباح أسهم نقدية وذلك بنسبة 25% (2018: 25%)، ومبلغ 3.7 مليون دينار إلى الهبات والتبرعات. أوصى مجلس الإدارة أيضاً إصدار أسهم منحة بمعدل سهم واحد لكل عشرة أسهم من خلال استخدام مبلغ 15.5 مليون دينار بحريني من الاحتياطي العام، وتحويل مبلغ 8.0 مليون دينار بحريني من الاحتياطي العام إلى الاحتياطي القانوني.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان التغيرات في حقوق الملكية (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018							احتياطيات أخرى والأرباح المستبقاة			
بملايين الدنانير البحرينية	رأس المال	أسهم غير مخصصة	علاوة أصدار	الإحتياطي القانوني	الإحتياطي العام	إحتياطي القيمة العادلة	احتياطي الهبات والتبرعات	الأرباح المستبقاة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	127.5	(1.7)	4.0	63.8	32.4	26.1	16.0	179.8	447.9
أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) كما في 1 يناير 2019	-	-	-	-	-	(12.7)	-	9.9	(2.8)
أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) من قبل الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-	(4.1)	(4.1)
الرصيد في 1 يناير 2018	127.5	(1.7)	4.0	63.8	32.4	13.4	16.0	185.6	441.0
تخصيصات عام 2017:									
أرباح نقدية (25%)	-	-	-	-	-	-	-	(31.5)	(31.5)
إصدار أسهم منحة (10%)	12.8	(0.1)	-	-	(12.8)	-	-	0.1	-
تحويل الى احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	3.1	(3.1)	-
تحويل إلى الإحتياطي العام	-	-	-	-	19.1	-	-	(19.1)	-
تحويل إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	6.3	(6.3)	-	-	-	-
الرصيد بعد تخصيصات عام 2017	140.3	(1.8)	4.0	70.1	32.4	13.4	19.1	132.0	409.5
أسهم للموظفين تم تخصيصها	-	0.3	1.0	-	-	-	-	-	1.3
الدخل الشامل للسنة:									
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	70.0	70.0
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	(3.4)	-	-	(3.4)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(3.4)	-	70.0	66.6
استخدام احتياطي الهبات والتبرعات	-	-	-	-	-	-	(1.6)	-	(1.6)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018 (إيضاح 19-21)	140.3	(1.5)	5.0	70.1	32.4	10.0	17.5	202.0	475.8

الأسهم غير المخصصة هي الأسهم التي لم يتم تخصيصها بعد للموظفين بموجب نظام حوافز الموظفين بالأسهم.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	**2019**	2018
		(بملايين الدنانير البحرينية)	
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات:			
ربح السنة		**74.2**	70.0
تسويات لمطابقة صافي الدخل مع صافي النقد من أنشطة العمليات:			
الإستهلاك		**2.9**	2.0
إطفاء حق استخدام الأصول المستأجرة		**1.7**	-
صافي مخصصات الانخفاض في القيمة	15	**6.4**	5.6
حصة البنك من أرباح شركات زميلة		**(4.1)**	(5.4)
ربح السنة بعد التسويات		**81.1**	72.2
التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
أرصدة لدى البنوك المركزية (إحتياطي نقدي إلزامي)		**(0.1)**	7.8
سندات الخزينة		**17.6**	52.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**(3.2)**	2.6
قروض وسلفيات		**(31.4)**	27.7
أوراق مالية إستثمارية		**99.2**	(75.0)
فوائد مستحقة وموجودات أخرى		**(16.6)**	(0.7)
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**15.2**	(2.6)
سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء		**4.5**	36.1
ودائع الزبائن		**(96.6)**	25.4
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى		**7.9**	7.7
صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات		**77.6**	153.3
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار:			
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة		**1.1**	1.2
تخفيض رأس مال شركات زميلة		**1.0**	-
شراء عقار ومعدات (صافي)		**(15.6)**	(5.7)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار		**(13.5)**	(4.5)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
أرباح أسهم مدفوعة		**(35.1)**	(31.5)
هبات وتبرعات مدفوعة		**(1.3)**	(1.6)
مطلوبات إيجار مدفوعة		**(3.0)**	-
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(39.4)**	(33.1)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**24.7**	115.7
النقد وما في حكمه في 1 يناير	4	**310.9**	195.2
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	4	**335.6**	310.9

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 44 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

---

1. المنشأة

بنك البحرين الوطني شركة مساهمة بحرينية عامة، تأسست بمملكة البحرين بموجب مرسوم أميري، وبدأ أعماله في يناير ١٩٥٧. يعمل البنك بترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي كبنك قطاع تجزئة. بينما يعمل فرع البنك بأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع البنك بالرياض في المملكة العربية السعودية طبقاً لنظم وقوانين تلك الدول. تتمثل أنشطة البنك بصفة رئيسية في تقديم خدمات مصرفية للأفراد والشركات وأنشطة الخزانة وأسواق المال وخدمات الإستشارات الاستثمارية.

العنوان المسجل للبنك هو بنك البحرين الوطني ص.ب 106. برج بنك البحرين الوطني. شارع الحكومة. مملكة البحرين. أسهم البنك مدرجة في بورصة البحرين – المنامة - مملكة البحرين.

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ. بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لعام 2001، وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام 2006.

ب. أساس الإعداد

تم عرض البيانات المالية للبنك بالدينار البحريني وهي العملة الوظيفية للبنك.

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة، والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة. تم استخدام السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة، فيما عدا ما هو مشروح أدناه:

1) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول ابتداء من 1 يناير2019

أ. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) – الإيجارات

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) ابتداء من التاريخ الانتقالي في 1 يناير 2019، ونتج عن ذلك تغييرات في السياسات المحاسبية وتسويات على المبالغ عن تلك المحتسبة سابقاً في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

حسب ما هو مسموح في الشروط الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، اختار البنك استخدام منهجية الأثر الرجعي المعدلة، ووفقاً لذلك، فإن معلومات المقارنة المعروضة لسنة 2018 لم يتم تعديلها، أي تم عرضها كما تم الإعلان عنها سابقاً، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) وتفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (4) – تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على صيغة إيجار.

فيما يلي تفاصيل التغييرات في السياسات المحاسبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) المطبقة في الفترة الحالية، وإفصاحات للأثر الانتقالي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) للبنك.

1) التغييرات في السياسات المحاسبية

عند بداية العقد، يقيّم البنك ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إيجار. تعتبر الاتفاقية عقد إيجار، أو تحتوي على صيغة إيجار، إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد، يقيم البنك إذا ما:

- يشمل العقد استخدام أصل محدد، بشكل صريح أو ضمني، ويجب أن يكون الأصل مميزاً مادياً أو يمثل بصورة جوهرية كامل قدرة الأصل المميز مادياً. إذا كان المزود المؤجر يمتلك حق بديل جوهري، فلا يتم تحديد الأصل؛
- يمتلك البنك بصورة جوهرية الحق في الحصول على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل خلال فترة الاستخدام؛ و

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1) التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

- يمتلك البنك الحق في توجيه استخدام الأصل. يمتلك البنك هذا الحق، عندما يمتلك حقوق اتخاذ القرارات الأكثر صلة بتغيير كيف ولأي غرض يتم استخدام الأصل. في الحالات النادرة التي يكون فيها قرار كيفية ولأي غرض يتم استخدام الأصل محدد مسبقاً، فإن البنك يملك الحق في توجيه استخدام الأصل في حال:
  - يملك البنك حق تشغيل الأصل؛ أو
  - صمم البنك الأصل بطريقة تحدد مسبقاً كيفية ولأي غرض سيتم استخدامه.

تم تطبيق التعريف الجديد للإيجار بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على العقود المبرمة، أو المعدلة، في أو بعد 1 يناير 2019.

عند بداية أو تعديل العقد الذي يحتوي على مكوّن الإيجار، يقوم البنك بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكوّنات الإيجار، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل. على الرغم من ذلك، بالنسبة لعقود إيجار الأراضي والمباني التي يكون فيها البنك هو المستأجر، فقد اختار البنك عدم فصل المكونات الأخرى عدا الإيجار، واحتساب الإيجار والمكونات الأخرى عدا الإيجار ذات العلاقة، كمكوّن إيجار واحد.

القياس

يحتسب البنك أصل حق استخدام الأصول والتزام الإيجار بتاريخ بدأ الإيجار. يتم قياس استخدام الأصول مبدئياً بالتكلفة، والذي يتكون من:

- المبلغ الابتدائي لالتزام الإيجار؛
- أي دفعات إيجار مدفوعة في أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة؛
- تقدير لتكلفة تفكيك وإزالة الأصل المعني، أو تأهيل الأصل المعني أو الموقع الذي يقع فيه.

يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك على حق استخدام الأصول بطريقة القسط السنوي الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الافتراضي لحق استخدام الأصول أو نهاية فترة الإيجار، أيهما أقرب. يتم تحديد العمر الافتراضي للأصل المعني بناء على فترة الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة بتاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك.

التزام الإيجار يتكون مما يلي:

- دفعات ثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة في الجوهر؛
- دفعات الإيجار المتغيرة، التي تعتمد على مؤشر أو معدل، وتقاس مبدئياً بالمؤشر أو المعدل بتاريخ البدء؛
- المبالغ المتوقع استحقاق دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي يكون البنك على يقين لممارسته بشكل معقول؛
- دفعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية، إذا كان البنك على يقين من ممارسة خيار التمديد بشكل معقول؛ و
- وغرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار، ما لم يكن البنك على يقين معقول من عدم الإنهاء مبكراً.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجة من تغير في مؤشر أو معدل، أو إذا كان هناك تغيير في تقدير البنك للمبلغ المتوقع ان يستحق الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قام البنك بتغيير تقييمه لما إذا كانت سيمارس خيار الشراء، أو التمديد، أو الإنهاء.

عندما يتم يتم قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم عمل تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لحق استخدام الأصول، أو تسجيلها في بيان الربح أو الخسارة إذا كانت القيمة الدفترية لحق استخدام الأصول قد تم تخفيضها للصفر.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1) التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة
اختار البنك عدم احتساب حق استخدام الأصول ومطلوبات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل التي تمتد لإثني عشر شهراً أو أقل، ولإيجارات الأصول منخفضة القيمة. يحتسب البنك دفعات الإيجار المتعلقة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس القسط السنوي الثابت على مدى فترة الإيجار.

2) أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)

عند الانتقال للمعيارالدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، اختار البنك تطبيق الإجراءات العملية لتغطية تقييم أي من المعاملات تمثل إيجارات. طبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) فقط على العقود التي تم تحديدها سابقاً على أنها عقود إيجار. أثر تطبيق المعيارالدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) كما في 1 يناير 2019 في زيادة العقارات والمعدات بمبلغ 5.5 مليون دينار بحريني، وزيادة الفوائد المستحقة والمطلوبات الأخرى بمبلغ 5.5 مليون دينار بحريني.

	عقارات ومعدات	فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى
الرصيد الختامي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) (31 ديسمبر 2018)	16.6	43.8
الأثر على إعادة القياس		
حق استخدام الأصول	5.5	-
التزام الإيجار	-	5.5
	5.5	5.5
الرصيد الافتتاحي وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) بتاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير2019	**22.1**	**49.3**

ج. عملات أجنبية

1) العمليات بالعملة الأجنبية:
يتم احتساب العملية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى العملات الوظيفية ذات العلاقة، بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. وتدرج فروقات الصرف الناتجة عن التحويل سواء المحققة أو غير المحققة في بيان الربح أو الخسارة تحت بند الإيردات الأخرى.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات الغير مالية والمقيمة بالعملات الأجنبية والتي تم إحتساب قيمتها العادلة إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف الفورية في تاريخ احتساب القيمة العادلة. ويتم احتساب فروق إعادة تحويل العملة الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة باستثناء الفروق الناتجة من إعادة تحويل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر كجزء من التغييرات في القيمة العادلة.

2) الفروع الخارجية:
يتم تحويل موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف الفورية في نهاية الفترة. ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات لهذه الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني باستخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة. ويتم احتساب الفروقات الناتجة عن تحويل صافي الإستثمار الافتتاحي في هذه الفروع في الدخل الشامل الآخر.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د. استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة

تتأثر البيانات المالية للبنك ونتائجه المالية بالسياسات المحاسبية والفرضيات وتقديرات الإدارة التي يجب الأخذ بها عند إعداد البيانات المالية.

يقوم البنك بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة في هذه البيانات المالية للموجودات والمطلوبات. يجب أن تتماشى الفرضيات والأحكام مع أفضل التقديرات حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءاً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية.

يستخدم البنك تقنيات التقييم المناسبة في ظل الظروف المحيطة، والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

يقوم البنك بمراجعة محافظ القروض لتقييم انخفاض القيمة بشكل ربع سنوي على الأقل. عند تحديد إذ يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح او الخسارة.

يمتلك البنك نموذج تصنيف ائتماني داخلي يستخدم عواملاً نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. كما يستخدم البنك تصنيفات ائتمانية خارجية لبعض التعرضات.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد لأداة مالية معينة قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يأخذ البنك بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للبنك، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

1. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.
2. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.
3. تسهيلات مستحقة لأكثر من 30 يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

يقوم البنك بعمل أحكام إذا كانت هناك دلائل ملحوظة على انخفاض القيمة متبوعة بانخفاض ملموس في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض، قبل التعرف على الانخفاض مع تلك المحفظة. من الممكن أن يشتمل الدليل الملحوظ والذي يشير إلى وجود تغيير سلبي في حالة الدفع من قبل المقترض في مجموعة المحفظة، أو حالة الاقتصاد الوطني أو المحلي والتي ترتبط بانخفاض الموجودات في البنك.

تقوم الإدارة بعمل التقديرات بناءً على خبرة الخسائر التاريخية لنفس خصائص مخاطر الائتمان ودليل موضوعي بوجود انخفاض القيمة مشابهة في المحفظة لتقييم انخفاض القيمة.

يتم مراجعة التقديرات والفرضيات المتعلقة بشكل مستمر ويتم احتساب تغيرات التقديرات في الحسابات في الفترة التي يتم فيها عمل مراجعة التقديرات إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة نفسها فقط، أو الفترة نفسها والفترات المستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية الفترات المستقبلية.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ) احتساب الإيرادات والمصروفات

1) تحتسب الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة في بيان الربح او الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للموجودات أوالمطلوبات المالية وتخصيص دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد على مدى العمر الزمني للموجودات أوالمطلوبات المالية. ويعتبر معدل الفائدة الفعلي السعر الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأصول أوالمطلوبات المالية أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر مقابل صافي القيمة الدفترية للموجودات أوالمطلوبات المالية. إن لتطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي أثر في احتساب دخل الفوائد ومصروفات الفوائد بطريقة متساوية وبالتناسب مع المبلغ المستحق طوال الفترة حتى الإستحقاق أو التسديد. وفي سياق احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية.

2) الرسوم والعمولات التي هي جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأصول والمطلوبات المالية يتم إدخالها في حساب معدل الفائدة الفعلي. الرسوم والعمولات الأخرى يتم احتسابها عند إجراء الخدمة المرتبطة بها أو عند استلامها ويتم إدراجها ضمن الدخل من الرسوم والعمولات.

3) يتم احتساب أرباح الأسهم عندما يتم التأكد من استحقاق البنك للأرباح.

4) التزامات مزايات الموظفين قصيرة الأجل يتم قياسها على أساس غير مخصوم ويتم احتسابها كمصروف بعد تأدية الخدمات المرتبطة بها. ويتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه تحت نظام الحافز النقدي قصير الأجل أو نظام المشاركة في الأرباح إذا كان البنك لديه حالياً إلتزام قانوني ضمني لدفع هذا المبلغ نتيجة خدمات سابقة أداها الموظف ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق.

يوجد لدى البنك عدة برامج لمزايا التقاعد لموظفيه في البحرين وفي فروعه الخارجية، وهي حسب قوانين العمل ذات العلاقة في هذه الدول. ويعتبر برنامج مزايا التقاعد بطبيعته «خطة مساهمة محددة» للموظفين الذين يتم تغطيتهم بأنظمة التأمين الاجتماعي التقاعدي في البحرين والفروع الخارجية. ويستحق الموظفين الآخرين مكافأة نهاية الخدمة يتم دفعها حسب عقود العمل أو حسب قوانين العمل إعتماداً على طول الخدمة والمكافأة النهائية.

هذه المطلوبات غير ممولة، وقد تم عمل مخصص لهذه المصروفات وتم خصمها في بيان الربح أو الخسارة على افتراض ترك جميع الموظفين خدمة البنك في تاريخ إعداد بيان المركز المالي. يتم تحميل تكلفة توفير هذه المزايا التقاعدية في بيان الربح أو الخسارة.

يوجد لدى البنك نظام توفير اختياري للموظفين حيث يساهم البنك والموظفين شهرياً بنسبة ثابتة من الرواتب. ويخضع هذا النظام لإشراف مجلس أمناء من موظفي البنك. ويتم تحميل مساهمة البنك في هذا النظام في بيان الربح أو الخسارة.

5) يتم احتساب المصروفات الأخرى في الفترة التي يتم تكبدها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

و. الموجودات والمطلوبات المالية

1. الاحتساب والقياس المبدئي

يقوم البنك مبدئياً باحتساب القروض والسلفيات، والودائع بتاريخ نشوئها. يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار.

2. التصنيف

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف وقياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان الأصل يحتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد بتواريخ محددة من التدفقات النقدية التي تعتبر دفعات كمبلغ الأصل والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان يستوفي الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان الأصل يحتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد بتواريخ محددة من التدفقات النقدية التي تعتبر دفعات كمبلغ الأصل والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاحتساب المبدئي لاستثمارات حقوق الملكية المحتفظ بها لغير المتاجرة، قد يتخذ البنك قراراً لا رجعة فيه لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم اتخاذ هذا القرار لكل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة لذلك، عند الاحتساب المبدئي، قد يتخذ البنك قراراً لا رجعة فيه لتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تقييم نموذج العمل

يقوم البنك بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركّز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة البنك؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق البنك للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاحتساب المبدئي. تعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود، وللمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الزمن، ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (على سبيل المثال، مخاطر السيولة، والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد، يأخذ البنك بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل هذا تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند عمل هذا التقييم، فإن البنك يأخذ ما يلي في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة، التي من شأنها تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية؛
- مميزات الإقراض؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة البنك على التدفقات النقدية التعاقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، ميزات عدم الرجوع)؛ و
- الميزات التي تعدل من اعتبارات القيمة الزمنية للنقد، على سبيل المثال إعادة التعيين الدورية لأسعار الفائدة.

يحتفظ البنك بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات معدل فائدة ثابتة، والتي يملك البنك خيار اقتراح تعديل معدلات الفائدة في تواريخ إعادة التعيين الدورية. حقوق إعادة التعيين محدودة بمعدل الفائدة في السوق في وقت التعديل. يملك المقترضون خيار قبول معدل الفائدة المعدل، أو استرداد القرض بالقيمة الإسمية وبدون أي عقوبات. حدد البنك أن التدفقات النقدية لهذه القروض هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ الأصلي القائم، لأن الخيار يغيّر من معدل الفائدة من حيث الأخذ بالاعتبار للقيمة الزمنية للنقد، ومخاطر الائتمان، ومخاطر الإقراض الأخرى الأساسية، والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

يصنف البنك مطلوباته المالية، عدا الضمانات المالية، كأدوات مقاسة بالتكلفة المطفأة.

3. إعادة التصنيف
لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للاحتساب المبدئي، فيما عدا الفترة التي تلي تغيير البنك لنموذج عمل إدارة الموجودات المالية.

4. ودائع الزبائن
يتم احتساب ودائع الزبائن مبدئياً بالقيمة العادلة، ثم يتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

5. الضمانات المالية
الضمانات المالية هي عقود تتطلب أن يقوم البنك بإجراء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها وذلك نظراً لعدم قيام مدين معين بالدفع عند استحقاقها وذلك وفقاً للشروط التعاقدية. ويتم مبدئياً احتساب الضمانات المالية بقيمتها العادلة (وهي العلاوة والتي يتم استلامها عند الإصدار). يتم استهلاك العلاوة التي يتم استلامها على مدى العمر الزمني للضمان المالي. بينما يتم احتساب التزام الضمان (المبلغ الأسمي) لاحقاً بالقيمة المطفأة هذه أو بالقيمة الحالية لأي دفع متوقع، أيهما أكبر (عندما يصبح الدفع بموجب الضمان محتملاً). يتم تضمين العلاوة الغير مطفأة من هذه الضمانات المالية تحت المطلوبات الأخرى.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

6. الأدوات المالية المشتقة
يتم احتساب جميع الأدوات المالية المشتقة في البداية على أساس سعر التكلفة، والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتق المالي، ثم يعاد قياسها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المسعرة في أسواق نشطة، متضمنة آخر العمليات التي تمت في السوق، وكذلك أساليب التقييم والتي تتضمن نماذج التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج خيارات التسعير، حسب ما هو مناسب. ويتم احتساب التغييرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط ضمن نفس البند المتحوط في بيان الربح أو الخسارة. وفي حالة تحوطات القيمة العادلة والتي تستوفي معيار محاسبة التحوط فإن أي ربح أو خسارة ناتج عن إعادة قياس أدوات التحوط للقيمة العادلة، وكذلك التغيرات المرتبطة بالقيمة العادلة للبند الذي تم التحوط له، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة وتحت الإيردات الأخرى. في حالة التحوط للتدفقات النقدية والتي تستوفي معيار محاسبة التحوط، فإن الجزء من الربح أو الخسارة على أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه تحوط فعال، يتم احتسابه مباشرة في حقوق الملكية، والجزء الغير فعال، إذا وجد، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة. تظهر جميع الأدوات المالية المشتقة في بيان المركز المالي إما ضمن الموجودات (إذا كانت قيمتها العادلة موجبة) أو ضمن المطلوبات (إذا كانت قيمتها العادلة سالبة).

7. اتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء العكسية
عند بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة شرائها بتاريخ مستقبلي وبسعر مستقبلي محدد، فإنها تبقى في بيان المركز المالي، ويسجل المبلغ المستلم مقابل البيع تحت بند «سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء». يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد، ويتم احتسابها ضمن مدة عقود سلفيات بموجب إعادة الشراء باستخدام طريقة العائد الفعلي. بالمقابل عند شراء الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة بيعها بتاريخ مستقبلي محدد وبسعر معلوم مسبقاً، فإنها لا تدرج في بيان المركز المالي ويسجل المبلغ المدفوع مقابل الشراء تحت بند «ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى». يتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كإيرادات فوائد ويتم احتسابها ضمن مدة العقود اتفاقيات إعادة الشراء العكسية باستخدام طريقة العائد الفعلي.

8. النقد ومافي حكمه
يتكون النقد وما في حكمه من نقد بالصندوق، وأرصدة لدى البنوك المركزية بإستثناء الإحتياطيات النقدية الإلزامية، وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الإيداع، واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة يمكن تحويلها إلى النقد بسهولة، وهي غير معرضة لمخاطر جوهرية قد تؤثر على قيمتها، وتستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ التملك ويستخدمها البنك لإدارة التزاماته قصيرة الأجل.

9. قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو سداده عند تحويل إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس في السوق الرئيسي، أو عند غيابه، في السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للبنك الوصول إليه بذلك التاريخ. القيمة العادلة لأي التزام، تعكس مخاطر عدم الأداء.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار، ويشمل ذلك أسهم حقوق ملكية وسندات دين مدرجة. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل، منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية.

بالنسبة لسندات الدين غير المدرجة، فإن القيمة العادلة تستند على أسعار الوسطاء ومعاملات بين أطراف مطلعة وراغبة تحت أسس تجارية إذا كانت متوفرة، وتحليلات التدفقات النقدية المخصومة مع المنهجيات الإقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

10. تحديد وقياس انخفاض القيمة
يحتسب البنك مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية، الغير مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية، بما في ذلك القروض والسلفيات، وأدوات الدين، والإيداعات؛
- الضمانات المالية والعقود المُصدرة؛ و
- التزامات القروض المُصدرة.

لا تحتسب خسائر انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

يقيس البنك مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً:

- استثمارات أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

11. إلغاء احتساب الموجودات والمطلوبات المالية
يتم إلغاء احتساب الأصل المالي (أو عندما يكون قابلاً للتطبيق، جزءاً من الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية المشابهة) في الحالات التالية:

- عند سقوط الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصول؛ أو

- قام البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون أي تأخير جوهري لطرف ثالث وذلك بموجب ترتيبات "صريحة" وقام البنك بما يلي: (أ) تحويل الجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصول، أو (ب) لم يقم البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بالجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصل، ولكنه قام بتحويل السيطرة على الأصل.

إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط وأحكام الموجودات المالية، أو إذا تم استبدال أصل مالي بآخر نتيجة الصعوبات المالية للمقترض، فإنه يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء احتسابه أم لا. إذا كانت التدفقات النقدية للأصل الذي تم إعادة التفاوض بشأنه تختلف اختلافاً جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب الأصل المالي الأصلي، ويحتسب الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة. يتم قياس خسارة انخفاض القيمة قبل إعادة الهيكلة المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، فإنه يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في قياس الأصل الحالي بناءً على أوقاتها المتوقعة والمبالغ المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، سيتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كالتدفقات النقدية النهائية من الأصل المالي الحالي وقت إلغاء الاحتساب. يتم خصم هذا المبلغ من التاريخ المتوقع لإلغاء الاحتساب إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

يقوم البنك بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية، أو إلغائها، أو انتهائها.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز. انخفاض قيمة الأصول غير المالية

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، يقوم البنك بمراجعة القيمة الدفترية لأصوله غير المالية لتحديد وجود دلائل على أن هذه الأصول قد تعرضت لخسائر الانخفاض في القيمة. في حالة وجود دلائل على ذلك، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل، بغرض تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت. وعندما يكون من غير الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد لأي أصل منفرد، فان البنك يقوم بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد والتي يعود إليها الأصل المالي.

المبلغ القابل للاسترداد يساوي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. لتحديد القيمة المستخدمة، يتم خصم مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس تقديرات السوق الحالية لقيمة الوقت والمخاطر المتعلقة بالأصل.

وإذا تم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد (أو الوحدة المولدة للنقد) وتبين أنها أقل من قيمتها الدفترية، فان القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) يتم تخفيضها لكي تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

ويتم احتساب خسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة وذلك ما لم يتم إظهار الأصل ذي العلاقة بمبلغ إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعتبر خسارة انخفاض القيمة انخفاضاً نتيجة إعادة التقييم. وعندما تتغير خسارة الانخفاض إلى العكس فيما بعد، فان القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) تتم زيادتها لكي تعادل التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد بحيث أن القيمة الدفترية الزائدة لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يتم احتساب أية خسارة انخفاض قيمة بالنسبة للأصل (الوحدة المولدة للنقد) في السنوات السابقة. ويتم احتساب التغير العكسي لخسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة، ولذلك ما لم يتم احتساب الأصل ذي العلاقة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يتم اعتبار التغير العكسي لخسارة الانخفاض في القيمة على أنها زيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

ح. الاستثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل البنك، ولكن لا يسيطر بشكل كامل أو مشترك على سياساتها المالية والتشغيلية. يكون للبنك تأثير مهم على الشركات الزميلة عندما يمتلك البنك نسبة تتراوح بين 20% و50% من حقوق التصويت في الشركات الزميلة.

تحتسب استثمارات البنك في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية والذي يحتسب مبدئياً على أساس التكلفة، والتي تشمل تكاليف المعاملة. تشمل البيانات المالية للبنك حصة البنك من الدخل والمصروفات والتغير في حقوق الملكية للشركات الزميلة، بعد التعديلات التي تتم لتتماشى السياسات المحاسبية للشركات الزميلة مع السياسات المحاسبية للبنك من تاريخ البدء في ممارسة التأثير الجوهري حتى زوال ذلك التأثير أو زوال السيطرة المشتركة. عندما يفقد البنك التأثير المهم على الشركات الزميلة، حتى لو تحول الاستثمار في الشركة الزميلة إلى استثمار في مشروع مشترك، لا تقوم المنشأة بإعادة قياس الأرباح المستبقاة. وعندما تتجاوز حصة البنك في خسائر الشركة الزميلة نصيبه من الاستثمار، فإن القيمة الدفترية لتلك الحصة يتم تخفيضها إلى صفر، ويتوقف احتساب أي خسائر إضافية، إلا في حالة وجود التزامات على البنك أو قيام البنك بتسديد مدفوعات نيابة عن الشركات الزميلة.

ط. العقارات والمعدات

يتم تسجيل العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة، وتظهر لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة. لا يحتسب أي استهلاك على الأراضي، وتظهر الأراضي بالتكلفة بتاريخ الشراء. إذا تألف أي أصل من الأصول الثابتة من أجزاء أساسية تتميز بفئات عمرية مختلفة، فإنه يتم احتسابها بصورة منفصلة. تتكون تكلفة كل أصل من الأصول الثابتة من سعر الشراء أو أية تكاليف أخرى لازمة لوضع الأصل قيد الاستخدام المستهدف، ويتم تحميل استهلاك العقارات والمعدات على بيان الربح أو الخسارة، ويحتسب وفقاً لطريقة القسط الثابت وبنسب موزعة على مدى عمر كل فئة منها. وتقدر أعمار الموجودات كالتالي:

المباني	20 إلى 40 سنة
أثاث ومعدات	3 إلى 8 سنوات

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للعقارات والمعدات بشكل دوري، وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، فإن مقدار التغيير يتم احتسابه مستقبلياً في بيان الربح أو الخسارة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي المقدر للعقارات والمعدات.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ي. مخصصات أخرى

يتم إحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو ضمنية على البنك يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ك. مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي، فقط عندما يوجد حق قانوني واجب النفاذ لاجراء مقاصة للمبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بذلك، أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة المعاملات متشابهة، مثل أنشطة التداول في البنك.

ل. المحاسبة بتاريخ التسوية

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" للموجودات المالية بتاريخ التسوية، ما عدا الأدوات المشتقة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل. معاملات البيع والشراء الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد بالسوق. معاملات الأدوات المشتقة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تحتسب بتاريخ المتاجرة، والذي يمثل التاريخ الذي يبرم فيه البنك اتفاقية البيع أو الشراء.

م. التخصيصات المقترحة

تحتسب أرباح الأسهم والتخصيصات الأخرى المقترحة كمطلوبات بعد الموافقة عليها من قبل المساهمين.

ن. سياسة المكافآت

أعضاء مجلس الإدارة: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، يتم دفع رسوم رمزية إلى أعضاء مجلس الإدارة مقابل حضور اجتماعات لجان المجلس.

الموظفين: تشتمل هذه المكافآت على الرواتب الشهرية والعلاوات. ويوجد لدى البنك أيضاً نظام مكافآت بناءاً على صافي دخل السنة، ومع الأخذ في الاعتبار لأداء الموظفين خلال العام.

تتطابق هذه السياسة أعلاه مع ارشادات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بالممارسات الصحيحة للمكافآت.

س. التقارير القطاعية

القطاع التشغيلي هو جزء من البنك ويقوم بالمشاركة في أنشطة تجارية والتي قد تدر إيرادات أو تتكبد مصروفات، وتتضمن تلك الإيرادات والمصروفات المعاملات التي تتم مع أي قطاع آخر في البنك. يتم مراجعة جميع النتائج التشغيلية للقطاعات بشكل منتظم من قبل الرئيس التنفيذي، لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم أدائها، والتي يوجد لديها معلومات مالية منفصلة.

ع. ربحية السهم الواحد

يقوم البنك بعرض معلومات عن ربحية السهم الواحد الأساسية لأسهمه العادية. ويتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية عن طريق قسمة الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالمساهمين العاديين للبنك، على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ويتم تحديد ربحية السهم المخفضة بتعديل الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالأسهم العادية، وكذلك يتم تعديل المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات أي تخفيض محتمل للأسهم العادية.

ف. التزامات ضرائب الدخل

لا تخضع عمليات البنك في مملكة البحرين وأبوظبي لضرائب الدخل. يخضع فرع الرياض لضرائب الدخل حسب قانون ضرائب الدخل السعودي. ويتم إحتساب ضريبة الدخل، إن وجدت، في بيان الربح او الخسارة.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ص. العقارات المستحوذ عليها

يتم الاستحواذ على العقارات في بعض الأحيان نتيجة لتنفيذ الرهن على القروض والسلفيات المتعثرة. يتم إحتساب العقارات المستحوذ عليها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل، ويتم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

ق. موجودات تحت الإدارة

يقوم البنك بدور الأمين/ المدير وبأدوار أخرى تؤدي إلى الاحتفاظ بالأصول أو باستثمارها نيابة عن هيئات ائتمان أو مؤسسات أخرى. ولا يتم تضمين هذه الأصول والدخل الناشئ عنها في البيانات المالية للبنك، وذلك لأنها ليست أصول مملوكة للبنك.

3. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

إطار إدارة المخاطر

تنحصر السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ووضع سياسات المخاطر التشغيلية بالاستناد إلى التوصيات التي تقدمها لجنة إدارة المخاطر بمجلس الإدارة وإدارة البنك. وقد قام البنك بتشكيل العديد من اللجان لمراجعة وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض صلاحيات الاعتماد لمستويات مختلفة من المدراء ضمن هيكل إدارة البنك حسب المبلغ ونوعية الخطر وطبيعة العمليات أو المخاطر. وتقدم مجموعة المخاطر بالبنك الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية المختلفة في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. وتزاول هذه المجموعة عملها بصفة مستقلة عن وحدات الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تقليل المخاطر، وتقدم تقاريرها بصفة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للبنك.

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسئولية تحديد ومراقبة المخاطر ضمن إطار شهية المخاطر التي يحددها مجلس الإدارة، بما في ذلك مراجعة النتائج والتوصيات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة حول مدى تحمل البنك للمخاطر الحالية والمستقبلية، وإطار إدارة المخاطر للبنك، بالإضافة لثقافة المخاطر في البنك.

يتم وضع سياسات البنك لإدارة المخاطر من أجل تحديد وتحليل المخاطر التي يواجهها البنك، ووضع القيود وإجراءات الرقابة المناسبة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالقيود. ويتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصفة منتظمة لكي تعكس التغيرات في الأوضاع السائدة في السوق والأنشطة الي يمارسها البنك. ويسعى البنك، من خلال التدريب، ومعايير وإجراءات الإدارة، إلى تطوير بيئة رقابة منضبطة وإيجابية، يفهم فيها جميع الموظفين وأدوارهم والتزاماتهم.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضّمنة وغير المضّمنة في بيان المركز المالي.

ويتبع البنك إجراءات وسياسات وضعت بشكل جيد ليس فقط للتقييم بل أيضاً للقيام وبصفة منتظمة بمراقبة مخاطر الائتمان. ويعتمد تقييم الائتمان على الوضع المالي للمقترض، وتوقعات أدائه، وعلى وضعه في السوق، وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع المصرفي، وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه، وحركة حساباته، ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك، وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة، إلخ. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب، كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل، بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات المقابلة من المساهمين و/أو الأطراف الأخرى.

تقوم دائرة مراجعة الائتمان بالبنك بتحليل المخاطر للتسهيلات التي تفوق الحدود المعينة، وتقدم توصياتها قبل الموافقة عليها من قبل السلطات المعنية. وبالإضافة إلى عمليات التحليل الصارمة لمخاطر الائتمان، يتم تطبيق شروط وأحكام جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم ودقيق من قبل إدارة الإئتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة السنوية تحديد أي خلل في مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً.

3. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تعتمد التصنيفات الائتمانية للبنك على مقياس من 16 درجة، يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بالتزاماته. ويتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضون عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على التعرف على الحسابات التي تشهد تدهوراً على مستوى المخاطر. ويتم استثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يتم منحها بالاعتماد على معايير محددة سلفاً مثل مبلغ الراتب والحد الأقصى لالتزامات التسديد كجزء من الراتب، إلخ، من نظام التصنيف هذا.

يستخدم البنك أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة، وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنفة.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بمطلوباته المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

تحدد سياسات البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظ البنك على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك، وسندات الخزينة، وأوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة، وذلك من أجل دعم أنشطة أعماله وعملياته. وتقوم إدارة الخزينة وبصفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة شهرية لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التذبذبات في أسعار السوق للأدوات المالية المتعلقة بالفوائد والأسهم ضمن محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية والسلع التي يحتفظ بها البنك. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة يتم توثيقها بشكل واضح والتي تتضمن تنفيذ العمليات ضمن هياكل قيود شاملة يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. الجودة والتصنيف هم الأساس في إختيار موجودات المتاجرة. ويستخدم البنك الطريقة الموحدة الخاصة بموجب قواعد بازل 3 الإرشادية بتخصيص رأسمال مخاطر السوق بالاعتماد على المخاطر التي يتم تحديدها للعوامل الأساسية وهي مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الأسهم، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الخيارات، ومخاطر السلع.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناجمة عن الأخطاء البشرية أو الاختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل المعاملات. ويستخدم البنك إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل احتواء كافة المخاطر المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، يتم مراجعة وتقييم تعرض المنتجات والخدمات الجديدة لمخاطر التشغيل قبل تدشينها.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة البنك بالنسبة لرأس المال إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق، وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعماله. ويدرك البنك آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق الملكية، كما يدرك البنك أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين تخفيف عوائد مرتفعة والتي من الممكن تحقيقها من خلال معدلات اقتراض أكبر، والمزايا والضمان الذي يمثله الوضع السليم لرأس المال.

4. النقد وما في حكمه

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**110.6**	107.3
مطروحاً: احتياطيات نقدية إجبارية	**(75.6)**	(75.5)
	35.0	31.8
سندات الخزينة (أقل من 3 أشهر)	**75.0**	19.3
إيداعات لدى البنوك (أقل من 3 أشهر)	**225.6**	259.8
	335.6	310.9

5. سندات الخزينة

سندات الخزينة هي سندات قصيرة الأجل بطبيعتها، وتشمل سندات خزينة وصكوك إسلامية وشهادات إيداعات صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين وحكومة المملكة العربية السعودية، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
حكومة مملكة البحرين	**410.2**	377.1
حكومة المملكة العربية السعودية	**10.0**	10.0
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**5.1**	-
	425.3	387.1

6. إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تمثل الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى جزءاً من أنشطة البنك في أسواق المال. وتشمل هذه الإيداعات قروض قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيداعات لدى البنوك	**212.8**	257.8
إيداعات لدى المؤسسات المالية الأخرى	**16.0**	1.9
	228.8	259.7

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
إيداعات لأجل	**194.3**	244.5
حسابات جارية وتحت الطلب	**19.0**	15.2
اتفاقيات إعادة الشراء العكسية	**15.5**	-
	228.8	259.7

7. قروض وسلفيات

أ) كما في 31 ديسمبر	**2019**	2018 (بملايين الدنانير البحرينية)
قروض وسلفيات لغير البنوك	**1,230.3**	1,157.3
قروض وسلفيات للبنوك	**31.5**	82.2
مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة	**(48.1)**	(49.4)
	1,213.7	1,190.1

ب) كما فى 31 ديسمبر 2019، بلغت القروض والسلفيات ذات معدلات الفائدة العائمة والتى تم إعادة تسعير الفائدة عليها طبقاً للتواريخ المتفق عليها وعلى أساس هامش ثابت لأسعار الفائدة حسب الاتفاق بمبلغ 461.9 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر2018: 466.2 مليون دينار بحريني).

ج) وفقاً لسياسة البنك وإرشادات مصرف البحرين المركزي، تعتبر القروض والسلفيات متعثرة، إذا لم تدفع أقساطها أو فوائدها لمدة 90 يوماً أو أكثر. يتم عكس أي فوائد مستحقة، وتحتسب الفوائد المستقبلية فقط على أساس نقدي. يبين الجدول التالي أعمار القروض والسلفيات المتعثرة وذلك حسب الفترات منذ آخر سداد للقسط أو الفائدة.

كما في 31 ديسمبر	**2019**	2018 (بملايين الدنانير البحرينية)
حتى 3 شهور	**44.6**	53.5
أكثر من 3 شهور ولغاية سنة	**34.2**	12.5
1 إلى 3 سنوات	**7.2**	26.1
أكثر من 3 سنوات	**9.8**	9.2
	51.2	47.8
المجموع	**95.8**	101.3
القيمة العادلة للضمان في السوق	**94.1**	132.8
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة	**(36.3)**	(36.5)

وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن القروض التي تم تصنيفها كقروض متعثرة، يجب أن تبقى تحت هذا التصنيف لفترة سماح لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ بعد أن تصبح قروضاً غير متعثرة.

القروض "المستحقة أقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة" هي تلك القروض التي تكون فوائدها التعاقدية ودفعات الأصل مستحقة لكن البنك يعتقد أن احتساب انخفاض القيمة غير مناسب بناء على مستوى الأمن أو الضمان المتوفر و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك. كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت القروض المستحقة أقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة 5.6 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 11.3 مليون دينار بحريني).

7. قروض وسلفيات (تتمة)

د) يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة، والمحافظة على العملاء، وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. من الممكن إلغاء احتساب أي قرض قائم تم تعديل شروطه، واحتساب القرض المعاد التفاوض بشأنه كقرض جديد.

يقوم البنك بإعادة التفاوض حول قروض العملاء نتيجة التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة و/أو مرور المقترض بصعوبات مالية (المشار إليه "أنشطة الأمتناع عن استعمال حق التنفيذ") لزيادة فرص تحصيل القروض، وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. خلال 2019، تم إعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية بمبلغ 20.2 مليون دينار بحريني (2018: 3.7 مليون دينار بحريني). تنازلات إعادة الهيكلة تتعلق بشكل أساسي بتأجيل أقساط القروض بغرض مساعدة العملاء على التغلب على حالات أزمة السيولة المؤقتة، أو إعادة تنظيم السداد مع توقعات التدفقات النقدية المعدلة للمقترضين، وتعديل شروط وثائق القرض. نظراً لطبيعة التنازلات الطفيفة، لم يكن هناك أثر جوهري على مخصصات انخفاض القيمة، أوالأرباح المستقبلية. وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، يجب تضمين القروض التي تم إعادة هيكلتها ضمن المرحلة الثانية لفترة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ إعادة الهيكلة.

هـ) يحتفظ البنك بضمانات مقابل القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء وذلك على شكل رهن امتياز على الودائع، أو على شكل رهن قانوني على العقارات و/أو الأسهم وضمانات حكومية / مصرفية. يتم الاحتفاظ ببعض هذه الضمانات في شركات الأغراض الخاصة. كما في 31 ديسمبر 2019، تمت تغطية القروض والسلفيات البالغة 281.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 292.1 مليون دينار بحريني) وذلك بشكل كامل بضمانات، بينما تمت تغطية قروض وسلفيات بمبلغ 63.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 44.4 مليون دينار بحريني) وذلك بشكل جزئي بضمانات تبلغ قيمتها 12.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 19.2 مليون دينار بحريني).

و) التعرض لمخاطر الإئتمان

كما في 31 ديسمبر

1. منخفضة القيمة (المرحلة الثالثة)

	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
دون المستوى	**85.0**	91.1
مشكوك فيها	**2.1**	1.9
خسارة	**8.7**	8.3
المبلغ الإجمالي	**95.8**	101.3
مخصصات انخفاض القيمة للمرحلة الثالثة	**(36.3)**	(36.5)
القيمة الدفترية المنخفضة (المرحلة الثالثة)	**59.5**	64.8

2. مستحقة لأقل من 90 يوماً ولكن غير منخفضة القيمة

	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
المبلغ الإجمالي	**5.6**	11.3
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى أو الثانية	**(1.9)**	(0.2)
القيمة الدفترية المستحقة لكن غير منخفضة القيمة	**3.7**	11.1

7. قروض وسلفيات (تتمة)

3. غير مستحقة وغير منخفضة القيمة تبعاً للتصنيف الداخلي

	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
المرحلة الأولى		
درجات التصنيف من 1 حتى 4	**205.6**	133.7
درجات التصنيف من 5 حتى 8	**261.7**	371.9
درجات التصنيف من 9 حتى 13	**190.7**	117.5
غير مصنف	**472.1**	460.8
المبلغ الإجمالي	**1,130.1**	1,083.9
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى	**(7.5)**	(6.6)
القيمة الدفترية للمرحلة الأولى	**1,122.6**	1,077.3
المرحلة الثانية		
درجات التصنيف من 1 حتى 4	**3.0**	-
درجات التصنيف من 5 حتى 8	**6.6**	4.5
درجات التصنيف من 9 حتى 13	**15.1**	31.4
غير مصنف	**5.6**	7.1
المبلغ الإجمالي	**30.3**	43.0
مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الثانية	**(2.4)**	(6.1)
القيمة الدفترية للمرحلة الثانية	**27.9**	36.9
القيمة الدفترية غير المستحقة ولا منخفضة القيمة	**1,150.5**	1,114.2
مجموع القيمة الدفترية	**1,213.7**	1,190.1

درجات التصنيف من 1 إلى 13 تمثل قروض غير متعثرة. الغير مصنف يشمل بشكل رئيسي القروض الاستهلاكية والتسهيلات الأخرى التي لم يتم تخصيص أية تصنيفات لها منذ البداية.

7. قروض وسلفيات (تتمة)

حسب المستوى

كما في 31 ديسمبر 2019	**مستوى1** بملايين الدنانير البحرينية	**مستوى2** بملايين الدنانير البحرينية	**مستوى3** بملايين الدنانير البحرينية	**المجموع** بملايين الدنانير البحرينية
القروض والسلفيات	**1,130.5**	**35.5**	**95.8**	**1,261.8**
مطروحاً: مخصص الانخفاض في القيمة	**(7.5)**	**(4.3)**	**(36.3)**	**(48.1)**
صافي القروض والسلفيات	**1,123.0**	**31.2**	**59.5**	**1,213.7**

كما في 31 ديسمبر 2018	مستوى1 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى2 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى3 بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
القروض والسلفيات	1,085.5	52.7	101.3	1,239.5
مطروحاً: مخصص الانخفاض في القيمة	(6.6)	(6.3)	(36.5)	(49.4)
صافي القروض والسلفيات	1,078.9	46.4	64.8	1,190.1

ز) مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات

2019	**مستوى1** بملايين الدنانير البحرينية	**مستوى2** بملايين الدنانير البحرينية	**مستوى3** بملايين الدنانير البحرينية	**المجموع** بملايين الدنانير البحرينية
انخفاض القيمة كما في 1 يناير 2019	**6.6**	**6.3**	**36.5**	**49.4**
صافي التحويلات بين المستويات	**3.4**	**(6.1)**	**2.7**	**-**
المشطوب خلال السنة	**-**	**-**	**(6.8)**	**(6.8)**
مخصص السنة (صافي)	**(2.5)**	**4.1**	**3.9**	**5.5**
انخفاض القيمة كما في 31 ديسمبر 2019	**7.5**	**4.3**	**36.3**	**48.1**

2018	مستوى1 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى2 بملايين الدنانير البحرينية	مستوى3 بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
انخفاض القيمة كما في 1 يناير 2018	9.4	1.6	31.4	42.4
صافي التحويلات بين المستويات	(1.2)	(0.4)	1.6	-
المشطوب خلال السنة	-	-	(2.2)	(2.2)
مخصص السنة (صافي)	(1.6)	5.1	5.7	9.2
انخفاض القيمة كما في 31 ديسمبر 2018	6.6	6.3	36.5	49.4

8. أوراق مالية استثمارية

1. التكوين

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية على الآتي:

كما في 31 ديسمبر 2019	**بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة** بملايين الدنانير البحرينية	**بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر** بملايين الدنانير البحرينية	**بالتكلفة المطفأة** بملايين الدنانير البحرينية	**المجموع** بملايين الدنانير البحرينية
استثمارات مسعرة:				
سندات دين	**-**	**238.8**	**-**	**238.8**
أدوات حقوق ملكية	**-**	**52.2**	**-**	**52.2**
مجموع الاستثمارات المسعرة	**-**	**291.0**	**-**	**291.0**
استثمارات غير مسعرة:				
سندات دين	**-**	**-**	**767.4**	**767.4**
أدوات حقوق ملكية	**1.2**	**11.1**	**-**	**12.3**
مجموع الاستثمارات غير المسعرة	**1.2**	**11.1**	**767.4**	**779.7**
مجموع الأدوات الاستثمارية	**1.2**	**302.1**	**767.4**	**1,070.7**

كما في 31 ديسمبر 2018	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بملايين الدنانير البحرينية	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بملايين الدنانير البحرينية	بالتكلفة المطفأة بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
استثمارات مسعرة:				
سندات دين	-	301.6	-	301.6
أدوات حقوق ملكية	-	43.6	-	43.6
مجموع الاستثمارات المسعرة	-	345.2	-	345.2
استثمارات غير مسعرة:				
سندات دين	-	-	775.5	775.5
أدوات حقوق ملكية	0.4	11.1	-	11.5
مجموع الاستثمارات غير المسعرة	0.4	11.1	775.5	787.0
مجموع الأدوات الاستثمارية	0.4	356.3	775.5	1,132.2

8. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

2) توزيع سندات الدين حسب إعادة التسعيرة

كما في 31 ديسمبر	**2019**	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
سندات دين بفوائد ثابتة	**459.3**	484.0
سندات دين بفوائد عائمة	**546.9**	593.1
	1,006.2	1,077.1

3) توزيع سندات الدين حسب التصنيفات الائتمانية

تم تخصيص التصنيفات التالية من قبل وكالات التصنيف الإئتمانية المرموقة.

كما في 31 ديسمبر	**2019**	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
AAA	**-**	13.8
AA	**8.8**	12.9
A	**10.4**	11.8
BBB	**-**	3.7
BB	**7.6**	7.0
B	**969.0**	1,014.9
غير مصنفة	**10.4**	13.0
	1,006.2	1,077.1

سندات الدين المصنفة B تمثل بشكل رئيسي أدوات صادرة من قبل الحكومات.

كما في 31 ديسمبر 2019، تم تصنيف جميع سندات الدين ضمن المرحلة الأولى.

4) استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يحتفظ البنك باستثمارات في صناديق مدارة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ 1.2 مليون دينار بحريني (2018: 0.4 مليون دينار بحريني).

9. الاستثمار في شركات زميلة

يملك البنك حصة تمثل نسبة 29.1% في بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. تأسس بنك البحرين الإسلامي في مملكة البحرين ويعمل وفقاً لترخيص مصرفي بالتجزئة صادر من قبل مصرف البحرين المركزي بغرض مزاولة الأنشطة المصرفية والمتاجرة المالية الأخرى وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. إيضاح رقم 44 يتضمن تفاصيل إضافية حول زيادة حصة البنك في رأس مال بنك البحرين الإسلامي من 29.1% كما في 31 ديسمبر 2019، إلى 78.8% في يناير 2020.

ويملك البنك حصة تمثل نسبة 34.8% في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة) والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين. وقد تم منح الشركة ترخيصاً لتقديم خدمات تكميلية صادر من مصرف البحرين المركزي لتقديم أنظمة الدفع، وخدمة مقاصة الشيكات في البحرين، وخدمات مالية أخرى مرتبطة بها، وذلك لمصلحة البنوك التجارية وزبائنها في مملكة البحرين.

ويملك البنك حصة تمثل نسبة 24.3% من الوحدات الصادرة من قبل صندوق البحرين للسيولة. وقد تم إنشاء صندوق البحرين للسيولة في عام 2016 كصندوق مفتوح مسجل تحت بند التعهدات الخاصة (بي آي يو) وذلك حسب المجلد 7 الصادر من مصرف البحرين المركزي. ويهدف صندوق البحرين للسيولة في المقام الأول إلى إضافة السيولة لبورصة البحرين والذي من شأنه، وبعد فترة من الزمن، أن يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين في الأوراق المالية المدرجة في السوق.

وقام البنك بإحتساب هذه الاستثمارات كشركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (28) «الاستثمار في شركات زميلة».

	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
الرصيد الافتتاحي	**51.6**	51.6
أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) من قبل الشركات الزميلة	**-**	(4.1)
كما في 1 يناير	**51.6**	47.5
حصة البنك في الربح	**4.1**	5.4
أرباح أسهم مستلمة	**(1.1)**	(1.2)
حركات أخرى	**(1.0)**	(0.1)
في 31 ديسمبر	**53.6**	51.6

أسهم بنك البحرين الإسلامي مدرجة في بورصة البحرين، والسعر المعروض كما في 31 ديسمبر 2019 يبلغ 0.120 دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 0.130 دينار بحريني). القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات استناداً إلى هذا السعر تبلغ 37.1 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 40.2 مليون دينار بحريني)، وهو ما يقارب قيمتها الدفترية.

10. فوائد مستحقة وموجودات أخرى

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
فوائد مستحقة	**26.4**	28.9
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً	**18.3**	6.4
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	**8.2**	10.2
أخرى	**7.1**	5.4
	60.0	50.9

تتضمن الأخرى على مبلغ وقدره 4.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 5.2 مليون دينار بحريني) عبارة عن قيمة الأراضي والمباني التي صادرها البنك من عملائه وهي الآن محتفظ بها لغرض البيع. تظهر هذه الأراضي والمباني بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

11. مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى من قروض قصيرة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية.

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ودائع لأجل	**343.8**	350.9
حسابات جارية وتحت الطلب	**52.8**	30.5
	396.6	381.4

كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018، كان البنك مساهماً صافياً في سندات الخزينة وأسواق المال بين البنوك.

12. قروض بموجب عقود إعادة الشراء

بلغت قيمة القروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء 108.4 مليون دينار بحريني (2018: 103.9 مليون دينار بحريني) وبلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المرهونة كضمانات 135.3 مليون دينار بحريني (2018: 119.4 مليون دينار بحريني).

13. ودائع العملاء

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
قابلة للدفع عند الطلب أو بإشعار قصير	**1,129.2**	1,181.5
ودائع لأجل	**964.8**	1,009.1
	2,094.0	2,190.6

14. فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
فوائد مستحقة	**24.0**	23.0
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	**13.8**	0.7
منافع الموظفين	**9.7**	10.3
دائنون ودمم دائنة	**5.1**	3.2
التزامات إيجار	**3.8**	-
إيرادات مؤجلة	**3.7**	3.1
أخرى	**3.1**	3.5
	63.2	43.8

التزامات الإيجار تتعلق بحق استخدام عقار مستأجر. تحليل استحقاق التدفقات النقدية التعاقدية هو كما يلي:

كما في 31 ديسمبر	2019 (بملايين الدنانير البحرينية)
أقل من سنة واحدة	**1.2**
سنة إلى 3 سنوات	**2.9**
3 إلى 5 سنوات	**0.4**
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	**4.5**
التزامات الإيجار المدرجة ضمن بيان المركز المالي	**3.8**

15. صافي مخصصات انخفاض القيمة

كما في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
قروض وسلفيات (إيضاح 7ز)	**5.5**	9.2
التزامات القروض والضمانات	**0.9**	(2.3)
أوراق مالية استثمارية – (سندات دين)	**-**	(1.3)
	6.4	5.6

16. المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية

يقوم البنك بإصدار التزامات لتقديم تسهيلات إئتمانية لزبائنه، كما يضمن أداء الزبائن عن طريق إصدار خطابات إعتماد إحتياطية وضمانات لأطراف ثالثة. إن المبالغ المتعاقد عليها في هذه الأدوات المالية تمثل الحد الأقصى للمخاطر الإئتمانية المحتملة التي قد تنجم إذا أخفقت الأطراف الأخرى في إلتزاماتها المتعاقد عليها. إلا أن هذه التعرضات للمخاطر الإئتمانية للمطلوبات الطارئة تقل بمقدار الضمانات والضمانات المقابلة التي تم الحصول عليها والصادرة من أطراف أخرى. كما أن قدراً كبيراً من هذه المطلوبات تنقضي آجالها دون أن يتم سحبها. ونتيجة لذلك، فإن القيمة الإسمية الأصلية المتعاقد عليها لا تمثل في حد ذاتها المخاطر الإئتمانية الفعلية المستقبلية، كما لاتمثل جزءاً من متطلبات السيولة للبنك.

على أساس مقدار الرسوم المحتسبة حالياً، وبالأخذ في الاعتبار مواعيد الاستحقاق وأسعار الفائدة، مع أي تغييرات في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة منذ نشأتها، فقد تقرر أن القيمة العادلة للمطلوبات الطارئة والتزامات القروض غير المسحوبة ليست ذات قيمة جوهرية.

16. المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية (تتمة)

كما في 31 ديسمبر	**2019**	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
الالتزامات الطارئة		
التزامات في خطابات اعتماد مستندية معززة	**36.0**	27.9
ضمانات:		
مضمونة من البنوك	**34.4**	39.9
أخرى	**135.0**	112.0
	205.4	179.8
الالتزامات المصرفية		
التزامات القروض غير المسحوبة	**200.2**	15.1
عقود آجلة:		
ودائع من البنوك	**-**	18.8
	200.2	33.9
	405.6	213.7

17) الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعملات الأجنبية

يستخدم البنك أدوات مالية متعددة من المشتقات والعملات الأجنبية بغرض المتاجرة وإدارة الموجودات والمطلوبات والتحوط ضد المخاطر. وتشتمل هذه الأدوات في المرتبة الأولى على عقود مستقبلية وعقود آجلة ومقايضات وعقود خيارات.

العقود المستقبلية والعقود الآجلة هي التزامات لبيع أو شراء الأدوات المالية أو العملات الأجنبية في المستقبل بعائد أو بسعر محدد، ويمكن تسديدها نقداً أو بالتسليم. عقود المقايضة هي التزامات مالية تسدد نقداً في تاريخ أو تواريخ مستقبلية التزامات أسعار الفائدة أو العملات الأجنبية بناءً على الفوارق بين مؤشرات مالية معينة، وذلك بخصوص القيمة الإسمية الأصلية. عقود الخيارات تعطي صاحبها، مقابل عمولة يدفعها، حق الاختيار ولكن ليس الالتزام، ببيع أو شراء إحدى الأدوات المالية أو العملات خلال مدة محددة وبسعر محدد.

فيما يتعلق بأدوات المشتقات المالية والعملات الأجنبية، فإن المبالغ الإسمية الأصلية لاتمثل أرصدة معرضة لمخاطر الإئتمان أو مخاطر السوق، وإنما تمثل حجم العمليات القائمة وتعد مؤشراً لنشاطات البنك. وهي في الوقت نفسه تستخدم لقياس التغيرات في قيمة أدوات المشتقات المالية وتحديد التدفقات المالية التي يتم تبادلها.

إن كلفة الاستبدال هي كلفة استبدال تلك الأدوات المالية التي لها قيمة سوقية إيجابية للبنك، مع تقدير التغيير المستقبلي المحتمل في قيمة العقود. وتعكس كلفة الاستبدال الخسائر الإئتمانية القصوى إذا أخفقت جميع الأطراف في القيام بالتزاماتها. وبالنسبة للخيارات المباعة فليس هناك مخاطر إئتمانية لأنها تمثل تعهدات البنك. وتمثل القيمة العادلة مجموع التدفقات النقدية الموجبة أو السالبة والتي قد تنتج في حال قيام البنك بإنهاء ما له وما عليه من التزامات في سوق منظم كما في تاريخ هذا التقرير. تم احتساب القيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية مثل مقايضة سعر الفائدة وعقود أسعار الفائدة الآجلة باستخدام معادلات التدفقات النقدية المخصومة المبنية على عوائد السوق السائدة لأدوات مماثلة وبنفس موعد الاستحقاق لكل أداة. وتم إعادة تقييم العقود المستقبلية وعقود العملات الأجنبية والخيارات سعر الفائدة باستخدام سعر السوق والنماذج المناسبة لتقييم الخيارات.

17) الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعملات الأجنبية (تتمة)

أ) فيما يلي ملخص لكل نوع للمبالغ الإجمالية الإسمية وكلفة الاستبدال والقيمة العادلة لكل نوع من أدوات المشتقات المالية والعملات الأجنبية:

بملايين الدنانير البحرينية	المبالغ الإسمية الأصلية		كلفة الاستبدال		القيمة العادلة	
كما في 31 ديسمبر	**2019**	2018	**2019**	2018	**2019**	2018
عقود متعلقة بأسعار الفائدة						
مقايضات أسعار الفائدة	**985.9**	630.2	**6.8**	4.2	**6.8**	4.1
عقود متعلقة بالعملات الأجنبية						
عقود فورية وآجلة	**139.0**	201.2	**0.2**	1.0	**0.2**	0.7
مقايضات أسعار الصرف	**1,552.2**	1,874.1	**3.1**	5.0	**3.0**	4.7
	1,691.2	2,075.3	**3.3**	6.0	**3.2**	5.4
المجموع	**2,677.1**	2,705.5	**10.1**	10.2	**10.0**	9.5

تكلفة الاستبدال تبعاً للقطاع والمنطقة الجغرافية معروضة في إيضاح رقم 32.

ب) فيما يلي توزيع لإستحقاق أدوات المشتقات والعملات الأجنبية على أساس مبالغ العقود والمبالغ الإسمية المتفق عليها:

كما في 31 ديسمبر	**2019**			2018		
بملايين الدنانير البحرينية	**لغاية سنة واحدة**	**أكثر من سنة**	**المجموع**	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
عقود متعلقة بأسعار الفائدة						
مقايضات أسعار الفائدة	**155.4**	**830.5**	**985.9**	-	630.2	630.2
عقود متعلقة بالعملات الأجنبية						
عقود فورية وآجلة	**129.0**	**10.0**	**139.0**	191.1	10.0	201.2
مقايضات أسعار الصرف	**1,542.7**	**9.5**	**1,552.2**	1,874.1	-	1,874.1
	1,671.7	**19.5**	**1,691.2**	2,065.2	10.0	2,075.3
المجموع	**1,827.1**	**850.0**	**2,677.1**	2,065.2	640.2	2,705.5

18) العقارات والمعدات

بملايين الدنانير البحرينية	حق استخدام عقار مستأجر	أراضي	مباني	أثاث ومعدات	المجموع
التكلفة	**5.5**	**0.8**	**22.3**	**30.9**	**59.5**
الاستهلاك / الإطفاء المتراكم	**(1.7)**	**-**	**(15.5)**	**(10.5)**	**(27.7)**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2019	**3.8**	**0.8**	**6.8**	**20.4**	**31.8**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2018	-	1.0	7.4	8.2	16.6

بلغ مجموع مصروفات الإستهلاك لعام 2019 مبلغ 2.9 مليون دينار بحريني (2018: 2.0 مليون دينار بحريني). يشمل ما ذكر أعلاه الأعمال الرأسمالية قيد الأنشاء بالتكلفة بمبلغ 9.5 مليون دينار بحريني (2018: 1.4 مليون دينار بحريني).

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت التزامات المصروفات المالية 5.3 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 1.4 مليون دينار بحريني)

يتعلق حق استخدام العقار المستأجر بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) الذي تم تطبيقه ابتداء من 1 يناير 2019.

19) رأس المال

	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
رأس المال المصرح به		
2,500,000,000 (2018: 1,500,000,000) أسهم عادية بقيمة 100 فلس لكل سهم	**250.0**	150.0
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
في 1 يناير: 1,402,993,257 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم		
(1 يناير 2018: 1,275,448,416 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم)	**140.3**	127.5
أسهم منحة (سهم واحد لكل عشرة أسهم مملوكة)	**14.0**	12.4
كما في 31 ديسمبر: 1,543,292,583 أسهم عادية بقيمة 100 فلس لكل سهم		
(31 ديسمبر 2019: 1,402,993,257 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم)	**154.3**	140.3

تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي العادي والاجتماع غير الاعتيادي لسنة 2018، والذي عقد بتاريخ 6 مارس 2019 على زيادة رأس المال المصرح به من 1,500 مليون سهماً عادياً إلى 2,500 مليون سهماً عادياً بقيمة إسمية تبلغ 100 فلس لكل سهم، وتمت الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار أسهم منحة بنسبة واحد لكل عشرة أسهم صادرة وذلك بمبلغ 14.0 مليون دينار بحريني.

أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأسمال البنك الصادر والمدفوع بالكامل إلى 170.3 مليون دينار بحريني وذلك من خلال إصدار أسهم منحة وذلك بمعدل سهم إضافي واحد لكل عشرة أسهم مملوكة، بما في ذلك إصدار 4.5 مليون سهم إضافي في سنة 2020 نتيجة للاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي. تتساوى هذه الأسهم مع جميع الأسهم الأخرى بالنسبة للأرباح النقدية والتوزيعات المستقبلية بعد تاريخ الاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي. تم اقتراح إصدار أسهم المنحة هذه من خلال استخدام مبلغ 15.5 مليون دينار بحريني من الأرباح المستبقاة.

لمزيد من التفاصيل حول إصدار الأسهم الإضافية نتيجة للاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي، راجع إيضاح رقم (44).

19) رأس المال (تتمة)

توزيع الأسهم العادية: الجدول التالي يوضح عدد الأسهم والمساهمين، ونسبة مجموع الأسهم القائمة حسب الفئات التالية:

	31 ديسمبر 2019			31 ديسمبر 2018		
كما في 31 ديسمبر	**عدد الأسهم**	**عدد المساهمين**	**% من مجموع عدد الأسهم القائمة**	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	**449,986,886**	**1,260**	**%29.1**	408,928,108	1,202	%29.1
1% إلى أقل من 5%	**243,477,771**	**9**	**%15.8**	221,494,305	9	%15.8
5% إلى أقل من 10%	**-**	**-**	**-**	-	-	-
10% إلى أقل من 20%	**167,932,840**	**1**	**%10.9**	152,666,220	1	%10.9
20% إلى أقل من 50%	**681,895,086**	**1**	**%44.2**	619,904,624	1	%44.2
	1,543,292,583	**1,271**	**%100.0**	1,402,993,257	1,213	%100.0

توزيع الأسهم العادية حسب جنسية المساهم كما يلي:

	31 ديسمبر 2019			31 ديسمبر 2018		
	عدد الأسهم	**عدد المساهمين**	**% من مجموع عدد الأسهم القائمة**	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
بحرينيين	**1,479,831,190**	**1,188**	**%95.9**	1,346,956,717	1,126	%96.0
دول مجلس التعاون الأخرى	**63,242,081**	**73**	**%4.1**	55,734,765	73	%4.0
أخرى	**219,312**	**10**	**-**	301,775	14	-
	1,543,292,583	**1,271**	**%100.0**	1,402,993,257	1,213	%100.0

تملك شركة ممتلكات البحرين القابضة والتي تمتلكها حكومة مملكة البحرين بنسبة 100% ما نسبته 44.2% من رأس مال البنك، وتمتلك هيئة التأمين الإجتماعي بمملكة البحرين 10.9%. بينما يمتلك النسبة المتبقية من رأس المال وبشكل رئيسي مواطنون بحرينيون ومؤسسات منشأة بمملكة البحرين.

نظام حوافز الموظفين بالأسهم

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية الذي عقد في 11 مارس 2015، وتطبيقاً لممارسات المكافآت السليمة لمصرف البحرين المركزي، تمت الموافقة على نظام حوافز الموظفين بالأسهم " النظام". وعليه تم إصدار 19,104,000 سهم عادي بمبلغ 1.9 مليون دينار بحريني في عام 2015 إلى طرف مستقل، وهي شركة ذات أغراض خاصة، لتقوم بالأحتفاظ بحقوق الأسهم تحت هذا النظام. ومنذ ذلك الحين، قام البنك بتخصيص الأسهم للموظفين تحت إطار هذا النظام. تستحق الأسهم المخصصة تحت النظام للأرباح النقدية وأسهم المنحة، وتخضع لشروط الغرامات والاسترداد للنظام. كما في 31 ديسمبر 2019، يوجد 13,731,251 سهماً غير مخصص (2018: 15,033,197 سهماً). ويتم إقتطاع الأسهم غير المخصصة تحت النظام من حقوق الملكية.

20) الإحتياطيات

أ) الإحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لعام 2001. يتم تخصيص 10% من صافي الأرباح إلى الاحتياطي القانوني. ولايعتبر الاحتياطي القانوني قابلاً للتوزيع إلا حسب المادة 224 من هذا القانون. ويمكن التوقف عن هذا التخصيص إذا وصل هذا المخصص نسبة 50% من رأس المال الصادر والمدفوع. وقد أوصى مجلس الإدارة للسادة المساهمين بتحويل مبلغ 8.0 مليون دينار بحريني من الارباح المستبقاة للاحتياطي القانوني للوصول إلى نسبة 50% من رأس المال الصادر.

ب) الإحتياطي العام

تم عمل هذا الإحتياطي وفقاً للنظام الأساسي الخاص بالبنك، وهو ما يؤكد إلتزام المساهمين تجاه تعزيز قاعدة رأس المال.

ج) إحتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغيرات التراكمية في القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كما يشمل احتياطي القيمة العادلة حصة البنك في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة.

د) احتياطي الهبات والتبرعات

بناءً على توصيات مجلس الإدارة، وموافقة المساهمين، يتم تحويل مبلغ من أرباح العام إلى هذا الاحتياطي. ويمثل هذا الاحتياطي مبالغ الهبات والتبرعات غير المستخدمة، التي تم الموافقة عليها من قبل المساهمين.

هـ) علاوة أصدار

وخلال السنة، قام البنك بتخصيص 7,862,478 سهم عادي بقيمة إسمية بلغت 0.79 مليون دينار بحريني للموظفين تحت إطار نظام حوافز الموظفين بالأسهم، والذي نتج عنه علاوة أصدار بقيمة 6.3 مليون دينار بحريني.

21) التخصيصات المقترحة

تم اقرار تخصيصات عام 2018 في آخر اجتماع للجمعية العمومية السنوي والمنعقد بتاريخ 6 مارس 2019.

22) إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد

أ) إيرادات الفوائد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	**2019**	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
قروض وسلفيات لغير البنوك	**56.6**	50.7
قروض وسلفيات للبنوك	**3.5**	5.6
سندات الخزينة	**17.3**	15.5
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**4.4**	1.4
أوراق مالية إستثمارية	**56.8**	51.7
أصول مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	**5.7**	1.9
	144.3	126.8

22) إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد (تتمة)

ب) مصروفات الفوائد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ودائع العملاء	**33.7**	28.0
إيداعات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**9.9**	8.3
قروض بموجب إتفاقيات إعادة الشراء	**2.8**	1.7
مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	**4.6**	1.6
	51.0	39.6

23) صافي إيرادات الرسوم والعمولات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
رسوم وعمولات على القروض والسلفيات	**6.8**	9.1
عمولات على بيع صناديق مدارة	**0.2**	0.2
رسوم وعمولات أخرى	**12.0**	8.4
مطروحاً: مصروفات الرسوم والعمولات	**(5.3)**	(5.9)
	13.7	11.8

24) إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
ربح على أوراق مالية محتفظ بها للمتاجرة، وصرف العملات الأجنبية والمشتقات	**5.0**	7.5
ربح على استثمارات بالقيمة العاجلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**4.3**	-
الحصة في أرباح الشركات الزميلة	**4.1**	5.4
دخل أرباح الأسهم	**3.2**	3.4
ربح على القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**0.2**	0.8
إيرادات أخرى	**2.0**	1.3
	18.8	18.4

25) تكلفة الموظفين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
رواتب وعلاوات ومكافآت أداء	**21.4**	20.4
الضمان الإجتماعي ومكافأة نهاية الخدمة	**1.8**	2.0
السكن ومزايا أخرى	**3.5**	3.0
أخرى	**0.5**	0.6
	27.2	26.0

26) مصروفات أخرى

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
مصروفات المباني	**3.3**	2.7
استهلاك	**2.9**	2.0
رسوم مهنية	**2.1**	2.3
مصروفات المعدات	**2.0**	1.5
مصروفات الاتصالات	**1.6**	1.2
مصروفات برنامج حماية الودائع	**1.4**	1.4
مصروفات الإعلانات والعلاقات العامة	**1.4**	1.4
مصروفات اخرى	**3.3**	3.3
	18.0	15.8

27) صافي المراكز المالية المفتوحة بالعملات الأجنبية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
دولار أمريكي (فترات طويلة) - غير مغطاة	**67.1**	145.4
ريال سعودي (فترات طويلة) - غير مغطاة	**25.9**	23.7
درهم إماراتي (فترات طويلة) - غير مغطاة	**11.9**	19.0

لجميع العملات أعلاه أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار الأمريكي. لم يكن لدى البنك أي صافي تعرض جوهري كما في 31 ديسمبر 2019 أو 31 ديسمبر 2018.

28) الأطراف ذوي العلاقة

بعض الأطراف ذوي العلاقة بالبنك (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم والشركات التي هم مالكين رئيسيين لها وأعضاء الإدارة التنفيذية والشركات الزميلة) هم زبائن للبنك في سياق العمل الاعتيادي. تمت المعاملات مع هؤلاء الأطراف على أسس تجارية بحتة. أعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين هم الذين لديهم السلطة والمسئولية تجاه التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة البنك. وبالتحديد هؤلاء الأشخاص هم الرئيس التنفيذي والأشخاص الذين يتبعون له مباشرة. شملت الأرصدة الجوهرية الخاصة بالمعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة في نهاية العام والمعاملات التي تمت معهم خلال العام مع البنك مايلي:

حسب تعريفات معيار المحاسبة الدولي رقم (24)، يعرّف البنك كجهة مرتبطة بالحكومة وذلك لأن أهم المساهمين هم جهات مملوكة للحكومة. بالإضافة للأرصدة الحكومية الموضحة أدناه، يقوم البنك بمنح تمويلات تجارية وإدارة سيولة وخدمات مصرفية أخرى، في سياق الأعمال الاعتيادية، للعديد من الجهات الشبه حكومية والشركات المملوكة للحكومة في مملكة البحرين.

كما في 31 ديسمبر	**مساهم رئيسي وشركات ذات علاقة**		**أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية**		**شركات زميلة**	
بملايين الدنانير البحرينية	**2019** (بملايين الدنانير البحرينية)	2018 (بملايين الدنانير البحرينية)	**2019** (بملايين الدنانير البحرينية)	2018 (بملايين الدنانير البحرينية)	**2019** (بملايين الدنانير البحرينية)	2018 (بملايين الدنانير البحرينية)
قروض وسلفيات	**264.2**	162.9	**5.8**	7.1	**-**	-
سندات الخزينة وأوراق مالية إستثمارية	**1,385.4**	1,397.0	**-**	-	**53.6**	51.6
ودائع الزبائن	**122.3**	186.4	**18.4**	43.7	**6.5**	9.3
مطلوبات طارئة لإلتزامات غير قابلة للنقض وضمانات وإلتزامات أخرى	**194.1**	48.6	**13.7**	12.2	**-**	-

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر						
بملايين الدنانير البحرينية	**2019** (بملايين الدنانير البحرينية)	2018 (بملايين الدنانير البحرينية)	**2019** (بملايين الدنانير البحرينية)	2018 (بملايين الدنانير البحرينية)	**2019** (بملايين الدنانير البحرينية)	2018 (بملايين الدنانير البحرينية)
قروض قدمت	**265.5**	98.9	**2.2**	1.9	**-**	-
قروض سددت	**353.2**	81.5	**1.9**	4.2	**-**	38.8
صافي الزيادة / (النقص) في السحب على المكشوف	**189.0**	(105.7)	**1.3**	5.2	**-**	-
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم مشتراه	**1,114.2**	916.0	**-**	-	**-**	-
سندات الخزينة وسندات دين وأسهم استحقت/ بيعت	**1,125.8**	872.8	**-**	-	**-**	-
مصروفات رأسمالية	**3.8**		**-**		**-**	
إيرادات الفوائد	**70.5**	74.6	**0.8**	0.6	**-**	0.5
مصروفات الفوائد	**2.0**	1.7	**0.1**	0.6	**-**	-
حصة البنك في أرباح شركات زميلة	**-**	-	**-**	-	**4.1**	5.4
أرباح أسهم	**-**	0.4	**-**	-	**-**	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ورسوم حضور لجان المجلس	**0.2**	0.2	**0.3**	0.3	**-**	-
مزايا للموظفين قصيرة الأجل	**-**	-	**4.4**	3.2	**-**	-
مزايا تقاعدية	**-**	-	**0.3**	0.3	**-**	-
مصروفات تشغيلية أخرى	**1.9**		**0.5**		**0.8**	

28) الأطراف ذوي العلاقة (تتمة)

خلال السنة، تم احتساب عكس مخصص صافي لانخفاض القيمة بمبلغ 4.6 مليون دينار بحريني (2018: مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ 4.4 مليون دينار بحريني) مقابل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذوي العلاقة.

تمت الموافقة على بعض المعاملات من قبل مجلس الإدارة بموجب المادة رقم 189(ب) من قانون الشركات التجارية في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حيث كان لرئيس مجلس الإدارة، أوأعضاء المجلس، أو المدراء مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المعاملات.

29) أصول تحت الإدارة

الاصول تحت الإدارة الخاصة بالزبائن والتي ليس للبنك حق قانوني فيها لا يتم تضمينها في بيان المركز المالي. كما في تاريخ31 ديسمبر 2019، بلغت الأصول تحت الإدارة 131.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 138.1 مليون دينار بحريني).

30) التوزيع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر	الموجودات		المطلوبات		بنود خارج الميزانية العمومية	
بملايين الدنانير البحرينية	**2019**	2018	**2019**	2018	**2019**	2018
دول مجلس التعاون الخليجي	**3,082.8**	3,020.5	**2,530.2**	2,536.8	**2,191.0**	2,128.9
الولايات المتحدة الأمريكية	**94.5**	98.2	**12.8**	24.8	**198.5**	225.0
أوروبا	**16.8**	54.9	**83.1**	90.7	**692.8**	558.1
باقي دول العالم	**0.4**	21.9	**36.1**	67.4	**0.4**	7.2
	3,194.5	3,195.5	**2,662.2**	2,719.7	**3,082.7**	2,919.2

البنود خارج الميزانية العمومية تشمل مطلوبات طارئة، والتزامات مصرفية، ومشتقات، وعقود صرف عملات أجنبية آجلة.

31) التوزيع القطاعي

كما في 31 ديسمبر	الموجودات		المطلوبات		بنود خارج الميزانية العمومية	
بملايين الدنانير البحرينية	**2019**	2018	**2019**	2018	**2019**	2018
حكومة / سيادية	**1,461.6**	1,550.2	**231.6**	388.3	**31.1**	34.8
الصناعة والتجارة	**234.2**	147.6	**123.2**	186.5	**141.5**	107.6
بنوك ومؤسسات مالية	**527.2**	593.2	**544.2**	523.0	**2,804.6**	2,716.3
بناء	**113.3**	85.2	**95.2**	99.3	**73.3**	38.4
شخصي	**491.1**	467.7	**1,376.7**	1,288.1	**2.8**	2.3
أخرى	**367.1**	351.6	**291.3**	234.5	**29.4**	19.8
	3,194.5	3,195.5	**2,662.2**	2,719.7	**3,082.7**	2,919.2

البنود خارج الميزانية العمومية تشمل مطلوبات طارئة، والتزامات مصرفية، ومشتقات، وعقود صرف عملات أجنبية آجلة.

32) تمركز مخاطر الإئتمان

فيما يلي تمركز مخاطر الإئتمان حسب القطاعات وحسب التوزيع الجغرافي:

أ) حسب القطاعات:

بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2019**	**حكومات/ البحرين**	**جهات سيادية دول أخرى**	**الصناعة/ التجارة**	**بنوك/ مؤسسات مالية**	**بناء**	**شخصي**	**أخرى**	**المجموع**
الموجودات								
أرصدة لدى البنوك المركزية	**-**	**-**	**-**	**80.2**	**-**	**-**	**-**	**80.2**
سندات الخزينة	**410.1**	**15.2**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**425.3**
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**-**	**9.1**	**-**	**219.7**	**-**	**-**	**-**	**228.8**
قروض وسلفيات	**50.1**	**-**	**226.7**	**62.1**	**112.4**	**490.1**	**272.3**	**1,213.7**
أوراق مالية إستثمارية - سندات دين	**953.3**	**7.6**	**-**	**38.7**	**-**	**-**	**6.6**	**1,006.2**
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	**16.1**	**0.1**	**1.5**	**5.5**	**0.1**	**1.0**	**34.7**	**59.0**
مجموع الموجودات	**1,429.6**	**32.0**	**228.2**	**406.2**	**112.5**	**491.1**	**313.6**	**3,013.2**
المطلوبات الطارئة والإلتزامات البنكية	**31.1**	**-**	**121.9**	**147.2**	**73.2**	**2.8**	**29.4**	**405.6**
المشتقات (تكلفة الإستبدال)	**2.4**	**-**	**-**	**7.7**	**-**	**-**	**-**	**10.1**

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2018	حكومات/ البحرين	جهات سيادية دول أخرى	الصناعة/ التجارة	بنوك/ مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
الموجودات								
أرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	80.3	-	-	-	80.3
سندات الخزينة	387.1	-	-	-	-	-	-	387.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3.8	-	-	255.9	-	-	-	259.7
قروض وسلفيات	114.7	-	138.0	103.3	84.2	466.8	283.1	1,190.1
أوراق مالية إستثمارية - سندات دين	1,005.8	20.8	-	39.3	-	-	11.2	1,077.1
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	17.9	0.1	1.1	5.7	0.1	0.9	23.4	49.2
مجموع الموجودات	1,529.3	20.9	139.1	484.5	84.3	467.7	317.7	3,043.5
المطلوبات الطارئة والإلتزامات البنكية	34.8	-	65.4	53.8	38.4	1.5	19.8	213.7
المشتقات (تكلفة الإستبدال)	2.0	-	-	7.9	-	0.3	-	10.2

الأرصدة كما في نهاية السنة تمثل الوضع خلال السنة، ولهذا لم يتم الإفصاح عن متوسط المبالغ بشكل منفصل.

32) تمركز مخاطر الإئتمان (تتمة)

المبالغ المذكورة أعلاه تشتمل على بعض التعرضات للزبائن والأطراف المقابلة، وهي تفوق نسبة 15% من قاعدة رأسمال البنك. وهذه التعرضات إما أنها قد حظيت بموافقة مصرف البحرين المركزي، أو أنها تعرضات معفاة حسب سياسة مصرف البحرين المركزي بالنسبة التعرضات الكبيرة. ويبين الجدول التالي تفاصيل هذه التعرضات كما في 31 ديسمبر 2019:

الزبون	نوعية الزبون	مجموع التعرضات
زبون أ	سيادي	**1,404.9**
زبون ب	بنك مركزي	**214.4**
زبون ج	شركة	**86.6**

32) تمركز مخاطر الإئتمان (تتمة)

ب) حسب التوزيع الجغرافي:

بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2019**	**دول مجلس التعاون الخليجي**	**الولايات المتحدة الأمريكية**	**أوروبا**	**باقي دول العالم**	**المجموع**
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	**80.2**	**-**	**-**	**-**	**80.2**
سندات الخزينة	**425.3**	**-**	**-**	**-**	**425.3**
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**212.8**	**10.2**	**5.4**	**0.4**	**228.8**
قروض وسلفيات	**1,131.2**	**74.7**	**7.7**	**0.1**	**1,213.7**
أوراق مالية استثمارية	**998.5**	**7.7**	**-**	**-**	**1,006.2**
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	**53.6**	**2.0**	**3.4**	**-**	**59.0**
مجموع الموجودات	**2,901.6**	**94.6**	**16.5**	**0.5**	**3,013.2**
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	**405.6**	**-**	**-**	**-**	**405.6**
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	**3.1**	**-**	**7.0**	**-**	**10.1**

كما في 31 ديسمبر 2018 بملايين الدنانير البحرينية	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	80.3	-	-	-	80.3
سندات الخزينة	387.1	-	-	-	387.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	205.1	2.5	51.5	0.6	259.7
قروض وسلفيات	1,099.0	83.7	-	7.4	1,190.1
أوراق مالية استثمارية	1,053.9	9.4	-	13.8	1,077.1
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	43.3	2.6	3.2	0.1	49.2
مجموع الموجودات	2,868.7	98.2	54.7	21.9	3,043.5
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	192.4	0.1	16.2	5.0	213.7
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	5.4	0.9	3.9	-	10.2

33) مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. صافي إيرادات الفوائد سيتأثر نتيجة لتذبذب أسعار الفائدة، وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

يعتبر مدير الخزينة مسئولاً بصفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام لتتم مراجعتها من قبل الإدارة العليا بالبنك، كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

تهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكلة المحافظ المضمنة وغير المضمنة في بيان المركز المالي. ويستخدم البنك وسائل مختلفة لقياس ومراقبة تعرضه إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس حساسية أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره 1% في العائد، ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويستخدم البنك تحليل فجوات أسعار الفائدة لقياس تأثر أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات ومراكز الأدوات المالية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

تدرج الموجودات والمطلوبات على سلم الاستحقاق حسب تواريخ إعادة التسعير التعاقدية المتبقية أو تواريخ الاستحقاق أيهما أسبق. وتدرج ودائع العملاء التي لا تخضع لتواريخ محددة لإعادة تسعيرها أو استحقاقها لتسلسل الاستحقاق وذلك حسب تقدير البنك لإعادة تسعير هذه الودائع.

33) مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

يبين الجدول التالي معيار إعادة التسعير ومعدل الفائدة الفعلي لفئات الموجودات والمطلوبات المختلفة:

بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2019**	**معدل الفائدة الفعلي %**	**لغاية 3 شهور**	**6-3 شهر**	**12-6 شهر**	**5-1 سنوات**	**أكثر من 5 سنوات**	**غير متأثر بمعدل الفائدة**	**المجموع**
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	110.6	110.6
سندات الخزينة	%3.2	154.7	93.1	177.5	-	-	-	425.3
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	%2.4	206.6	-	-	3.3	-	18.9	228.8
قروض وسلفيات	%5.1	372.7	106.3	61.1	535.2	138.4	-	1,213.7
أوراق مالية استثمارية	%5.0	35.3	178.2	55.7	638.6	98.4	64.5	1,070.7
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	113.6	113.6
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	31.8	31.8
مجموع الموجودات		**769.3**	**377.6**	**294.3**	**1,177.1**	**236.8**	**339.4**	**3,194.5**
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	%2.6	291.3	48.6	3.8	-	-	52.9	396.6
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	%2.3	108.4	-	-	-	-	-	108.4
ودائع العملاء	%1.6	731.5	115.7	67.0	187.1	-	992.7	2,094.0
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	63.2	63.2
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	532.3	532.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**1,131.2**	**164.3**	**70.8**	**187.1**	**-**	**1,641.1**	**3,194.5**
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي		**(361.9)**	**213.3**	**223.5**	**990.0**	**236.8**	**(1,301.7)**	**-**
فجوة معدل الفائدة للبنود الغيرالمضمنة في بيان المركز المالي		**830.5**	**-**	**-**	**(679.0)**	**(151.5)**	**-**	**-**
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة		**468.6**	**681.9**	**905.4**	**1,216.4**	**1,301.7**	**-**	**-**

33) مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2018	معدل الفائدة الفعلي %	لغاية 3 شهور	6-3 شهر	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	107.3	107.3
سندات الخزينة	%3.6	172.0	103.4	111.7	-	-	-	387.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	%2.5	244.5	-	-	-	-	15.2	259.7
قروض وسلفيات	%4.4	364.9	61.4	130.6	510.4	122.8	-	1,190.1
أوراق مالية استثمارية	%4.8	1.9	4.3	194.5	625.9	250.5	55.1	1,132.2
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	102.5	102.5
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	16.6	16.6
مجموع الموجودات		783.3	169.1	436.8	1,136.3	373.3	296.7	3,195.5
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	%2.2	350.1	-	0.8	-	-	30.5	381.4
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	%2.4	103.9	-	-	-	-	-	103.9
ودائع العملاء	%1.3	786.0	165.0	263.8	47.9	-	927.9	2,190.6
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	43.8	43.8
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	475.8	475.8
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,240.0	165.0	264.6	47.9	-	1,478.0	3,195.5
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي		(456.7)	4.1	172.2	1,088.4	373.3	(1,181.3)	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغيرالمضمنة في بيان المركز المالي		630.2	-	(6.3)	(408.1)	(215.8)	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة		173.5	177.6	343.5	1,023.8	1,181.3	-	-

34) مخاطر السوق

أ) يستخدم البنك الطريقة الموحدة لتخصيص رأسمال لمخاطر السوق.

يبين الجدول التالي متطلبات رأس المال كما في 31 ديسمبر

نوع الخطر	**2019**	2018
بملايين الدنانير البحرينية		
مخاطر اسعار الفائدة		
مخاطر الأسهم	**2.3**	4.0
مخاطر صرف العملات الأجنبية	**-**	-
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق	**2.3**	4.0
المضاعف	**12.5**	12.5
مخاطر السوق الموزونة حسب الطريقة الموحدة	**29.2**	50.2

ب) إن الخطر الرئيسي الذي تتعرض له محافظ البنك هو خطر الخسارة من التذبذبات في التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نظراً للتغييرات في معدلات أسعار الفوائد في السوق. ويعزز البنك عملية إدارة مخاطر أسعار الفوائد من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى صدمة أسعار الفائدة من ٢٠٠ نقطة أساسية زيادة/انخفاض. وفيما يلي تحليل لحساسية البنك للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار فوائد السوق (وذلك بافتراض عدم وجود حركة غير منتظمة في منحنيات العوائد ووجود توازن دائم في وضع الميزانية العمومية):

	2019		2018	
بملايين الدنانير البحرينية	**200 نقطة أساسية زيادة موازية**	**200 نقطة أساسية انخفاض موازي**	200 نقطة أساسية زيادة موازية	200 نقطة أساسية انخفاض موازي
كما في 31 ديسمبر	**(1.3)**	**1.3**	5.6	(5.6)
المعدل للسنة	**(1.4)**	**1.4**	6.2	(6.2)
الحد الأدنى للسنة	**(0.7)**	**0.7**	3.6	(3.6)
الحد الأقصى للسنة	**(7.0)**	**7.0**	10.4	(10.4)

ج) يحتفظ البنك باستثمارات في أسهم مدرجة كجزء من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية. إن مخاطر الأسهم تكمن في احتمال تأثير عكسي ناتج عن حركات في أسعار أسهم معينة أو حركة سوق الأسهم بشكل عام. ويقوم البنك بإدارة هذا الخطر عن طريق التنوع في الاستثمار من حيث التوزيع الجغرافي والتمركز القطاعي.

تتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بأنشطة غير المتاجرة بشكل عام من قبل قسم الخزينة، الذي يستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات لدى البنوك، والودائع من البنوك، والأدوات المشتقة من أجل إدارة الوضع العام الناشئ عن أنشطة البنك الخاصة بغير المتاجرة. يتضمن الإيضاح رقم (17) تفصيلاً لاستخدام المشتقات من أجل إدارة مخاطر معدلات الفائدة.

35) المعلومات القطاعية

ينقسم البنك إلى عدة وحدات عمل إستراتيجية رئيسية وذلك من أجل الأغراض الإدارية. وهذه الوحدات هي: وحدة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات الاستثمارية المصرفية، والفروع الخارجية، والخزينة، وأسواق رأس مال، وإدارة الثروات. وحدات العمل الاستراتيجية هذه هي الأساس الذي يتم من خلاله إعداد التقارير المتعلقة بالقطاعات التشغيلية.

تقوم كل من وحدة الخدمات المصرفية للأفراد ووحدة الأعمال المصرفية المحلية بتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتعددة لعملاء البنك في البحرين. وتتميز كل وحدة عمل عن غيرها على أساس نوعية الزبائن. فوحدة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة تقدم المنتجات والخدمات المصرفية للأشخاص والشركات، وتقدم وحدة الأعمال للشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية خدماتها للحكومات وللشركات الكبيرة.

أما وحدة الخزينة، وأسواق رأس المال وإدارة الثروات، فهي تملك المسئولية العامة عن إدارة السيولة، وأسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر السوق. أما وحدات الفروع الخارجية، فتوفر منتجات وخدمات مصرفية متعددة لعملاء البنك خارج البحرين.

فيما يلي المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات التشغيلية:

بملايين الدنانير البحرينية **للسنة المنتهية في 31 ديسمبر**	**خدمات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة**		**الشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية**		**الفروع الخارجية**		**الخزينة، أسواق المال، وإدارة الثروات**		**المجموع**	
	2019	2018	**2019**	2018	**2019**	2018	**2019**	2018	**2019**	2018
إيرادات فوائد	**30.9**	28.3	**27.3**	26.1	**2.7**	2.4	**83.4**	70.0	**144.3**	126.8
مصروفات الفوائد	**(23.2)**	(14.8)	**(10.1)**	(12.9)	**(0.4)**	(0.2)	**(17.3)**	(11.7)	**(51.0)**	(39.6)
إيرادات/ (مصروفات) الفوائد بين القطاعات	**30.6**	25.7	**6.6**	4.7	**0.3**	0.2	**(37.5)**	(30.6)	**-**	-
صافي إيرادات الفوائد	**38.3**	39.2	**23.8**	17.9	**2.6**	2.4	**28.6**	27.7	**93.3**	87.2
صافي الرسوم والعمولات وإيرادات أخرى	**7.6**	8.3	**8.5**	2.8	**1.7**	1.2	**14.7**	17.9	**32.5**	30.2
مجموع الدخل التشغيلي الناتج	**45.9**	47.5	**32.3**	20.7	**4.3**	3.6	**43.3**	45.6	**125.8**	117.4
النتائج	**22.1**	24.8	**23.8**	7.6	**0.2**	0.2	**36.3**	41.0	**82.4**	73.6
مصروفات مؤسسية غير مخصصة									**(8.2)**	(3.6)
ربح السنة									**74.2**	70.0

35) المعلومات القطاعية (تتمة)

معلومات أخرى	**خدمات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة**		**الشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية**		**الفروع الخارجية**		**الخزينة، أسواق المال، وإدارة الثروات**		**المجموع**	
بملايين الدنانير البحرينية	**2019**	2018	**2019**	2018	**2019**	2018	**2019**	2018	**2019**	2018
كما في 31 ديسمبر										
الموجودات القطاعية	**675.1**	615.5	**639.4**	649.1	**89.1**	67.0	**1,790.9**	1,863.9	**3,194.5**	3,195.5
المطلوبات القطاعية وحقوق الملكية	**1,909.5**	1,386.3	**590.0**	831.3	**79.7**	38.1	**615.3**	939.8	**3,194.5**	3,195.5
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر										
استهلاك السنة	**1.5**	1.4	**0.4**	0.3	**0.3**	0.3	**0.7**	-	**2.9**	2.0
مخصص انخفاض قيمة الأصول	**5.0**	1.4	**1.1**	5.1	**0.3**	(0.8)	**-**	(0.2)	**6.4**	5.6

تحمل الإيرادات والمصروفات القطاعية مباشرة على وحدات العمل الاستراتيجية. ويتم توزيع رأسمال البنك على وحدات العمل على أساس حجم الموجودات بالنسبة لكل وحدة. كما يتم توزيع المصروفات العامة للأقسام التي تستفيد منها أكثر من وحدة عمل، على القطاعات ذات الصلة وعلى أساس مدروس.

يمثل بند « إيرادات / (مصروفات) الفوائد بين القطاعات» تكلفة الفائدة على الأموال الفائضة والتي تحول تلقائياً من كل وحدات العمل إلى قسم الخزينة أسواق المال وإدارة الثروات. ويتم مراجعة سعر الفائدة على هذه الأموال مرة كل ثلاثة أشهر. ويختلف سعر الفائدة بالنسبة للعملة المحلية عن العملات الأجنبية والتي يتم وضعها على أساس المتوسط الموزون لأسعار السوق للإستحقاقات المتعددة لكل عملة.

36) تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة

أ) تواريخ الاستحقاق

يبين الجدول التالي تواريخ الاستحقاق لمجموع الموجودات والمطلوبات بناء على الشروط التعاقدية:

بملايين الدنانير البحرينية

كما في 31 ديسمبر 2019	**إلى 3 شهور**	**6-3 شهور**	**12-6 شهر**	**3-1 سنوات**	**5-3 سنوات**	**10-5 سنوات**	**20-10 سنة**	**أكثر من 20 سنة**	**المجموع**
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**110.6**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**110.6**
سندات الخزينة	**154.7**	**93.1**	**177.5**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**425.3**
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**225.6**	**-**	**-**	**3.2**	**-**	**-**	**-**	**-**	**228.8**
قروض وسلفيات	**266.5**	**105.2**	**69.7**	**329.9**	**271.9**	**147.2**	**21.2**	**2.1**	**1,213.7**
أوراق مالية استثمارية	**35.2**	**178.2**	**55.7**	**436.2**	**202.5**	**98.4**	**-**	**64.5**	**1,070.7**
استثمارات في شركات زميلة، وفوائد مستحقة، وموجودات أخرى، وعقارات ومعدات	**4.8**	**2.2**	**1.0**	**13.4**	**2.9**	**1.9**	**-**	**119.2**	**145.4**
مجموع الموجودات	**797.4**	**378.7**	**303.9**	**782.7**	**477.3**	**247.5**	**21.2**	**185.8**	**3,194.5**
المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**344.2**	**48.7**	**3.7**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**396.6**
قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	**108.4**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**108.4**
ودائع العملاء	**1,723.3**	**115.9**	**67.5**	**187.3**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2,094.0**
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	**49.1**	**1.7**	**0.6**	**11.8**	**-**	**-**	**-**	**-**	**63.2**
حقوق الملكية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**532.3**	**532.3**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**2,225.0**	**166.3**	**71.8**	**199.1**	**-**	**-**	**-**	**532.3**	**3,194.5**

36) تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة (تتمة)

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2018	إلى 3 شهور	6-3 شهور	12-6 شهر	3-1 سنوات	5-3 سنوات	10-5 سنوات	20-10 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	107.3	-	-	-	-	-	-	-	107.3
سندات الخزينة	172.0	103.4	111.7	-	-	-	-	-	387.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	259.7	-	-	-	-	-	-	-	259.7
قروض وسلفيات	267.8	57.9	152.3	284.7	272.1	129.2	23.7	2.4	1,190.1
أوراق مالية استثمارية	1.8	4.3	194.4	493.4	206.9	176.3	-	55.1	1,132.2
استثمارات في شركات زميلة، وفوائد مستحقة، وموجودات أخرى، وعقارات ومعدات	5.7	0.2	2.3	12.9	4.6	3.5	-	89.9	119.1
مجموع الموجودات	814.3	165.8	460.7	791.0	483.6	309.0	23.7	147.4	3,195.5
المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	380.6	-	0.8	-	-	-	-	-	381.4
قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	103.9	-	-	-	-	-	-	-	103.9
ودائع العملاء	1,713.0	165.3	263.9	48.4	-	-	-	-	2,190.6
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	25.1	2.3	1.3	15.1	-	-	-	-	43.8
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	475.8	475.8
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,222.6	167.6	266.0	63.5	-	-	-	475.8	3,195.5

36) تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة (تتمة)

ب) مخاطر السيولة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية للبنك، والتزامات القروض غير المسحوبة على أساس أول التزام تعاقدي لها. تختلف التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات بشكل كبير عن هذا التحليل. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يحتفظ العملاء بأرصدة ثابتة أو متزايدة في في الودائع تحت الطلب، ولا يتوقع أن يتم سحب جميع التزامات القروض غير المسحوبة فوراً. وبالنسبة للمشتقات ذات التسويات الإجمالية المتزامنة (مثل عقود الصرف الآجلة ومقايضات العملات) فإن التدفقات النقدية القادمة (الخارجة) الاسمية غير المخصومة يتم أخذها بعين الاعتبار، بينما في حالة المشتقات التي تتم تسويتها بشكل صافٍ، فإن المبالغ الصافية قد تم أخذها بعين الاعتبار.

بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2019** **المطلوبات الغير مشتقة**	**القيمة الدفترية**	**التدفقات النقدية القادمة/ (الخارجة)**	**أقل من 3 شهور**	**6-3 شهور**	**12-6 شهر**	**5-1 سنوات**	**أكثر من 5 سنوات**
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**396.6**	**399.8**	**308.1**	**39.8**	**46.0**	**5.9**	**-**
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	**108.4**	**109.0**	**109.0**	**-**	**-**	**-**	**-**
ودائع العملاء	**2,094.0**	**2,110.8**	**1,750.8**	**100.3**	**66.8**	**192.9**	**-**
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	**2,599.0**	**2,619.6**	**2,167.9**	**140.1**	**112.8**	**198.8**	**-**
المطلوبات المشتقة							
المتاجرة: تدفقات خارجة	**-**	**1,691.2**	**688.1**	**387.1**	**596.5**	**19.5**	**-**
المتاجرة: تدفقات داخلة	**3.2**	**1,681.0**	**680.1**	**386.4**	**595.2**	**19.3**	**-**
مجموع المطلوبات المشتقة	**3.2**	**3,372.2**	**1,368.2**	**773.5**	**1,191.7**	**38.8**	**-**
الالتزامات البنكية	**-**	**-**	**(200.2)**	**-**	**-**	**-**	**200.2**
ضمانات مالية	**-**	**(20.8)**	**(1.6)**	**(0.3)**	**(0.2)**	**(18.7)**	**-**

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت نسبة صافي التمويل المستقر للبنك 152%. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر للبنك المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي هو 100%.

36) تواريخ الإستحقاق ومخاطر السيولة (تتمة)

ب) مخاطر السيولة (تتمة)

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2018 المطلوبات الغير مشتقة	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية القادمة/ (الخارجة)	أقل من 3 شهور	6-3 شهور	12-6 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	381.4	382.0	380.9	-	1.1	-	-
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	103.9	104.1	-	-	-	-	-
ودائع العملاء	2,190.6	2,213.5	1,717.3	168.9	273.8	53.5	-
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	2,675.9	2,699.6	2,098.2	168.9	274.9	53.5	-
المطلوبات المشتقة							
المتاجرة: تدفقات خارجة	-	2,075.5	878.4	483.0	704.3	9.9	-
المتاجرة: تدفقات داخلة	5.4	2,080.4	879.7	485.0	705.7	10.0	-
مجموع المطلوبات المشتقة	5.4	4,155.9	1,758.1	968.0	1,410.0	19.9	-
الالتزامات البنكية	-	-	(18.1)	-	-	-	18.1
ضمانات مالية	-	(32.0)	(7.9)	(0.2)	(0.3)	(23.6)	-

37) تكلفة منافع نهاية الخدمة

يتم احتساب التزامات البنك لبرامج التقاعد للموظفين الذين يخضعون لأنظمة التقاعد الاجتماعي في مملكة البحرين وفروع البنك الخارجية كمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة. وقد بلغت مساهمات البنك لعام 2019 مبلغاً وقدره 1.3 مليون دينار بحريني (2018: 1.1 مليون دينار بحريني). ويستحق الموظفين الآخرين مكافآت نهاية الخدمة ويتم دفعها وفقاً لعقود الاستخدام أو بموجب قوانين العمل السارية. وفيما يلي الحركة في مخصص نهاية الخدمة خلال العام.

مخصص نهاية الخدمة الحركة خلال السنة	**2019**	2018 (بملايين الدنانير البحرينية)
في 1 يناير	**2.6**	2.3
مخصص السنة	**0.6**	0.9
مدفوعات خلال السنة	**(0.9)**	(0.6)
في 31 ديسمبر	**2.3**	2.6

لدي البنك نظام ادخار اختياري للموظفين البحرينيين المؤهلين، حيث يساهم الموظفين والبنك شهرياً بنسب معينة من الراتب الشهري. ويخضع هذا النظام لإدارة مجلس أمناء وهم موظفين بالبنك. وقد بلغت مساهمات البنك في هذا النظام خلال عام 2019 مبلغ 1.1 مليون دينار بحريني (2018: 1.0 مليون دينار بحريني). كما في تاريخ 31 ديسمبر 2019، بلغ صافي رصيد حساب نظام الادخار 11.6 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2018: 10.3 مليون دينار بحريني). وذلك بعد الأخذ في الاعتبار مساهمة الموظفين والبنك والعوائد المتراكمة والمدفوعات.

38) الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ مجموع الدعاوى القضائية القائمة مبلغ 1.5 مليون دينار بحريني (2018: 1.4 مليون دينار بحريني) رفعت من قبل أطراف أخرى ضد البنك. وبناءً على الرأي الصادر من قبل المستشارين القانونيين للبنك حول الحكم النهائي فيما يتعلق بهذه الدعاوى، فقد تم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة حسب تقييم الإدارة.

39) الربحية والأرباح النقدية للسهم الواحد

	2019	2018 (بملايين الدنانير البحرينية)
ربح السنة	**74.2**	70.0
أرباح أسهم نقدية مقترحة بنسبة 25% (2018: 25%)	**38.7**	35.1
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية الصادرة (بالملايين)		
أسهم عادية كما في 1 يناير 2019	**1,403.0**	1,403.0
تأثير أسهم المنحة الصادرة خلال 2019 لسنة 2018	**140.3**	140.3
مطروحاً: أسهم لم يتم تخصيصها للموظفين	**(13.7)**	(15.0)
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية (بالملايين) كما في 31 ديسمبر	**1,529.6**	1,528.3
عائد السهم الواحد	**49 فلس**	46 فلس
الأرباح النقدية للسهم الواحد	**25 فلس**	25 فلس
توزيعات الأرباح لكل سهم عادي/ سهم منحة	**10 فلس**	10 فلس

العائد على السهم المخفض هو نفسه العائد الأساسي للسهم، نظراً لعدم وجود أي أدوات مخفضة محتملة لدى البنك.

ابتداء من يناير 2020، سيتم تحويل الاستثمار في بنك البحرين الإسلامي من استثمار في شركة زميلة إلى استثمار في شركة تابعة. المقابل الذي تم سداده في 22 يناير 2020 يتضمن إصدار 4.5 مليون سهماً إضافياً من أسهم بنك البحرين الوطني. راجع إيضاح 44 لمزيد من التفاصيل.

40) التصنيف المحاسبي

أ) يبين الجدول التالي الإفصاح عن التصنيف المحاسبي للموجودات والمطلوبات:

بملايين الدنانير البحرينية **كما في 31 ديسمبر 2019**	**بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة**	**بالتكلفة المطفأة**	**بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر**	**مجموع القيمة الدفترية**
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**-**	**110.6**	**-**	**110.6**
سندات الخزينة	**-**	**425.3**	**-**	**425.3**
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**-**	**228.8**	**-**	**228.8**
قروض وسلفيات	**-**	**1,213.7**	**-**	**1,213.7**
أوراق مالية استثمارية	**1.2**	**767.4**	**302.1**	**1,070.7**
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	**-**	**145.4**	**-**	**145.4**
مجموع الموجودات	**1.2**	**2,891.2**	**302.1**	**3,194.5**
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**-**	**396.6**	**-**	**396.6**
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	**-**	**108.4**	**-**	**108.4**
ودائع العملاء	**-**	**2,094.0**	**-**	**2,094.0**
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	**-**	**63.2**	**-**	**63.2**
مجموع المطلوبات	**-**	**2,662.2**	**-**	**2,662.2**

بملايين الدنانير البحرينية كما في 31 ديسمبر 2018	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالتكلفة المطفأة	بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر	مجموع القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	107.3	-	107.3
سندات الخزينة	-	387.1	-	387.1
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	259.7	-	259.7
قروض وسلفيات	-	1,190.1	-	1,190.1
أوراق مالية استثمارية	0.4	775.5	356.3	1,132.2
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	119.1	-	119.1
مجموع الموجودات	0.4	2,838.8	356.3	3,195.5
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	381.4	-	381.4
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	-	103.9	-	103.9
ودائع العملاء	-	2,190.6	-	2,190.6
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	43.8	-	43.8
مجموع المطلوبات	-	2,719.7	-	2,719.7

40) التصنيف المحاسبي (تتمة)

ب) تراتبية القيمة العادلة
يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام تراتبية القيمة العادلة التالية والتي تعكس أهمية المدخلات المستخدمة في صنع القياسات.

المستوى 1: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشطة للأصول والمطلوبات المماثلة.

المستوى 2: تقنيات التقييم مبنية على مدخلات يمكن رصدها إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مستمدة من الأسعار). وتتضمن هذه الفئة على أدوات تم تقييمها بسعر السوق في أسواق نشطة لأدوات مماثلة. الأسعار المسعرة لأدوات مماثلة في أسواق أقل نشاط أو أساليب تقييم أخرى. حيث جميع المدخلات المهمة يمكن رصدها من معلومات السوق.

المستوى 3: تقنيات تقييم باستخدام مدخلات لا يمكن رصدها. وتتكون هذه الفئة على أدوات تم إستخدام تقنيات تقييم غير مبنية على مدخلات يمكن رصدها وتكون هذه المداخلات ذات تأثير جوهري على تقييم هذه الأدوات.

تصنف جميع الأدوات المالية، عدا تلك التي تم الإفصاح عنها في الجدول أدناه، ضمن المستوى الثاني.

(1) قروض وسلفيات: القيمة العادلة تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية القروض هي قروض ذات معدل فائدة عائم وتم منحها وفقاً لأسعار السوق، وتم عمل مخصصات مناسبة للقروض التي يوجد شك في تحصيلها.

(2) ودائع العملاء: القيمة العادلة المقدرة للودائع التي لا تملك تاريخا محددا للاستحقاق، والتي تشمل ودائع لا تتحمل فائدة، تعتبر مساوية لمبلغ السداد حسب الطلب، والمتمثل في القيمة الدفترية للودائع. بالنسبة للودائع ذات مواعيد الاستحقاق الثابتة والتي تتحمل معدل فائدة، فإن البنك يقدر أن القيمة العادلة تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل وجميع الودائع بأسعار السوق.

(3) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى: تعتبر القيمة العادلة مقاربة للقيمة الدفترية نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل، واحتمال خسائر الائتمان الضئيل.

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة حسب طريقة التقييم.

بملايين الدنانير البحرينية	2019				2018			
كما في 31 ديسمبر	**المستوى 1**	**المستوى 2**	**المستوى 3**	**المجموع**	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:								
أدوات حقوق الملكية/ صناديق مدارة	**-**	**1.2**	**-**	**1.2**	-	0.4	-	0.4
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:								
سندات دين	**238.8**	**-**	**-**	**238.8**	301.6	-	-	301.6
أسهم حقوق ملكية	**52.2**	**-**	**11.1**	**63.3**	43.6	-	11.1	54.7
أصول مالية مشتقة	**-**	**10.1**	**-**	**10.1**	-	10.2	-	10.2
المجموع	**291.0**	**11.3**	**11.1**	**313.4**	345.2	10.6	11.1	366.9
مطلوبات مالية مشتقة	**-**	**0.1**	**-**	**0.1**	-	0.7	-	0.7

40 ب) تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

يوضح الجدول التالي الحركة في المستوى 3 من الأصول المالية خلال العام. لم يكن هناك أي تحويل بين المستوى 1 أو المستوى 2 أو المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة.

بملايين الدنانير البحرينية	**أوراق مالية إستثمارية**	
	2019	2018
في 1 يناير	**11.1**	10.9
مجموع الأرباح في الدخل الشامل الآخر	**-**	0.2
في 31 ديسمبر	**11.1**	11.1

مجموع ربح السنة المدرج في بيان الربح أو الخسارة للموجودات/المطلوبات المصنفة ضمن المستوى 3 كما في 31 ديسمبر 2019 لا شيء (2018: لا شيء).

يتكون المستوى 3 من أسهم إستثمارية غير مدرجة وتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة المقدرة بناءاً على أحدث البيانات المالية الصادرة من الشركة المستثمر فيها. تم تحليل الحساسية للحركة في القيمة العادلة للأدوات المالية في المستوى 3 التي تتعلق بالأصول المالية على أنها غير جوهرية للدخل الشامل الآخر ومجموع حقوق الملكية.

41) متوسط الأرصدة

فيما يلي المتوسط اليومي لأرصدة السنة:

	2019	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
مجموع الموجودات	**3,186.8**	3,037.8
مجموع المطلوبات	**2,692.3**	2,575.2
مجموع حقوق الملكية	**494.5**	462.6
المطلوبات الطارئة وإلتزامات القروض غير المسحوبة	**245.0**	211.5

42) ملاءة رأس المال

يزاول البنك نشاطاته كمؤسسة مالية مستقلة مقره الرئيسي في مملكة البحرين، بالإضافة إلى فروع في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

يتم احتساب معدل ملاءة رأس المال حسب نظام بازل 3 وتعليمات مصرف البحرين المركزي، التي تتضمن مخاطر الإئتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق. يستخدم البنك الطريقة الموحدة لحساب مخاطر الإئتمان وطريقة المؤشر الأساسي لاحتساب مخاطر التشغيل ويستخدم البنك الطريقة الموحدة لاحتساب مخاطر السوق.

42) ملاءة رأس المال (يتبع)

تبين التفاصيل التالية ملاءة رأس المال كما تم احتسابها من قبل البنك:

كما في 31 ديسمبر	**2019**	2018
	(بملايين الدنانير البحرينية)	
رأس المال العادي الفئة الأولى (CET1)	**514.4**	461.3
الفئة الأولى الإضافية	**-**	-
مجموع رأس المال العادي الفئة الأولى (CET)	**514.4**	461.3
الفئة الثانية	**13.4**	13.6
مجموع قاعدة رأس المال	**527.8**	474.9
التعرضات الموزونة للمخاطر:		
مخاطر الإئتمان	**1,176.8**	1,163.8
مخاطر السوق	**29.2**	50.2
مخاطر التشغيل	**209.9**	192.5
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر	**1,415.9**	1,406.5
معدل الفئة الأولى (CET1)	**%36.3**	%32.8
مجموع معدل ملاءة رأس المال	**%37.3**	%33.8

البنوك التقليدية ملزمة بالحفاظ على الحد الأدنى لمجموع نسبة ملاءة رأس المال والبالغة 12.5%.

43) نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع التي يتم الاحتفاظ بها ضمن عمليات البنك في البحرين عن طريق قانون حماية الودائع وحسابات الأستثمار غير المقيدة الصادرعن مصرف البحرين المركزي، وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. الخطة تنطبق على جميع الحسابات المؤهلة المحتفظ بها في مكاتب البنك في البحرين، وتخضع لاستثناءات محددة، والحد الأقصى للمبلغ الكلي المستحق والقوانين الأخرى المتعلقة بإنشاء خطة لحماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

44) أحداث لاحقة

زيادة الحصة في شركة زميلة

بعد تاريخ 31 ديسمبر 2019، انجز البنك عرضاً طوعياً للاستحواذ على أسهم إضافية صادرة ومدفوعة بالكامل من أسهم بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. بنك البحرين الإسلامي هو بنك تجزئة إسلامي مرخص وتنظم أنشطته من قبل مصرف البحرين المركزي، ولعب دوراً محورياً في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي في البلاد. بنك البحرين الإسلامي هو أول بنك إسلامي مسجل في البحرين، ورابع بنك إسلامي أسس في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

تضمن العرض الدفع نقداً أو تبادل الأسهم بناءً على اختيار كل مساهم من مساهمي بنك البحرين الإسلامي. تم إغلاق العرض بنجاح في يناير 2020، وبالتالي زادت حصة البنك في بنك البحرين الإسلامي من 29.1% كما في 31 ديسمبر 2019 إلى 78.8% في 22 يناير 2020.

إن عملية الاستحواذ هذه ستمكن مجموعة بنك البحرين الوطني الموسّعة من وضع نفسها في المقدمة في جميع جوانب القطاع المصرفي سواء داخل البحرين أو في المنطقة، وستواصل العلامتان التجاريتان العمل بصورة مستقلة، ولكن من المتوقع أن توفر الموجودات والإيرادات والتكاليف ودمج العمليات الأخرى لتقديم خدمات متقدمة للعملاء وعوائد للمساهمين.

44) أحداث لاحقة (يتبع)

ابتداء من يناير 2020، سيتم إلغاء احتساب الاستثمار في بنك البحرين الإسلامي كاستثمار في شركة زميلة، وسيتم احتسابه من قبل البنك كاستثمار في شركة تابعة. سيتم تجميع البيانات المالية لبنك البحرين الإسلامي في التقارير المالية اللاحقة كجزء من مجموعة بنك البحرين الوطني. المقابل الذي تم سداده في 22 يناير 2020 يتضمن نقداً بقيمة 58.8 مليون دينار بحريني، وإصدار 4.5 مليون سهماً إضافياً من أسهم بنك البحرين الوطني بقيمة 3.1 مليون دينار بحريني.

بلغ إجمالي قيمة الاستحواذ 99.0 مليون دينار بحريني، شاملة القيمة العادلة للحصة الحالية البالغة 29.1% من أسهم بنك البحرين الإسلامي. تم الإعلان من قبل بنك البحرين الإسلامي عن الموجودات المستحوذ عليها كما في 31 ديسمبر 2019 بمبلغ 1,223.6 مليون دينار بحريني، وبلغت المطلوبات المفترضة 1,102.6 مليون دينار بحريني. حصة البنك في صافي أصول بنك البحرين الإسلامي البالغة 121.0 مليون دينار بحريني هي 95.4 مليون دينار بحريني. سيتم تحديد وعكس القيمة العادلة للموجودات المشتراة والمطلوبات المفترضة، والمعالجة المحاسبية ذات العلاقة بالاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي في البيانات المالية المرحلية كما في 31 مارس 2020، كونها أول نتائج منشورة بعد الاستحواذ. حسب المعايير المحاسبية، سيتمكن البنك من تعديل هذه المبالغ خلال سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ، في حال توافر معلومات جديدة عن الحقائق والظروف السائدة بتاريخ الاستحواذ. يتوقع بنك البحرين الوطني أن يتم تقييم الموجودات غير الملموسة المشتراة وتقدير الشهرة من خلال عملية تقدير القيمة العادلة التي ستتم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.